

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٧

الخميس ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المطيري (الكويت).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سنبدأ بالاستماع إلى بقية المتكلمين على قائمة مجموعة الأسلحة التقليدية. قبل البدء، أود أن أشير إلى أننا شهدنا هذا العام زيادة ملحوظة في عدد الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة في إطار هذه المجموعة. وبالتالي، نعاني الآن من التأخر في برنامج عملنا، نظرا لأننا كان من المقرر أصلا أن نختتم مداولاتنا بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية قبل يومين.

ولكي تتمكن من تغطية هذا الفارق الزمني، أحث جميع الوفود على التقيد بالمدة الزمنية المحددة وهي ١٠ دقائق عندما

يتكلمون بصفتهم الوطنية و١٥ دقيقة عندما يتكلمون باسم عدة وفود. وكما اقترح الرئيس في السابق، يرجى من جميع الوفود قراءة نسخ موجزة من بياناتها وتقديم النص الكامل للنشر على بوابة موقع اللجنة الأولى على الانترنت، كويكفرست.

نستمع الآن إلى بقية المتكلمين من قائمة الأمس المتجددة. السيد كوون هاي ريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): لا حاجة إلى التأكيد على أهمية الصكوك القانونية التي تنظم الأسلحة التقليدية نظرا لتأثيرها على أرض الواقع. في الأشهر المقبلة، سوف نعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والدورة الأخيرة للجنة التحضيرية والمؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، واللجنة التحضيرية والمؤتمر الثاني لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



نوفمبر. وخلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية في تشرين الثاني/نوفمبر، سوف نحتاج إلى استعراض أدائنا السابق واتخاذ قرارات بشأن الإجراءات في المستقبل. وستواصل جمهورية كوريا القيام بدورها في النهوض بالتنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة التقليدية.

منذ الجولات الثلاث السابقة لاجتماعات اللجنة التحضيرية، شهدنا معاهدة تجارة الأسلحة تتخذ شكلا متماسكا. إن اعتماد قرارات الجمعية العامة، واتخاذ إجراءات المتابعة وعملية المداولات خلال الاجتماعات السابقة للجنة التحضيرية هي برهان واضح وقاطع على الدعم العالمي القوي لضرورة السيطرة على الانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية. من مصلحة المجتمع الدولي أن تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية بواسطة صك ملزم قانونا يتضمن معايير موحدة لنقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية كوريا من جديد وبجزم دعمها للأهداف والغايات الكامنة وراء معاهدة لتجارة الأسلحة. ويرى وفدي أنه ينبغي إنجاز الاتفاقية بأقصى قدر من مشاركة البلدان الأعضاء.

يظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بدون أي ضوابط يمثل تهديدا كبيرا لسلام وأمن المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن، فإن برنامج عمل الأمم المتحدة هو الصك العالمي الوحيد لتنظيم عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الاجتماعين الثالث والرابع من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين والاجتماع الأول للخبراء الحكوميين، التزمنا من جديد بمكافحة هذه الآفة التي يشكلها النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويرى وفدي أن المؤتمر الثاني لاستعراض تنفيذ برنامج العمل فرصة تبعث على الانتعاش لتقييم الانجازات السابقة، وأنه سيكون بمثابة نقطة انطلاق لزيادة تعزيز فعاليته. وتلتزم

تشكل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر جزءا أساسيا من القانون الدولي الواجب التطبيق على النزاعات المسلحة. لقد زاد الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها بشكل مطرد، لكن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ما زال دون العضوية العالمية. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تصبح أطرافا فيها. يشكل البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية تقدما ملموسا في معالجة الشواغل الإنسانية المتعلقة بالألغام الأرضية. كما تعلق جمهورية كوريا، بوصفها دولة طرفا في البروتوكول، أهمية كبيرة على الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية. وتسهم جمهورية كوريا بصورة مجدية في مشاريع إزالة الألغام ومساعدة الضحايا من خلال قنوات مختلفة، وستستمر في ذلك.

نحن بحاجة إلى أن تكون اتفاقية الأسلحة التقليدية صكا ديناميا يستجيب للتحديات الإنسانية الملحة الماثلة أمامنا. أظهر اعتماد البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب وبدء نفاذها أن الاتفاقية صك هام وفاعل من صكوك القانون الدولي. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بقوة بالبروتوكول الخامس، الذي يعزز الإجراءات الفعالة بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب.

نحن نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الآثار الإنسانية الناجمة عن الاستخدام غير المسؤول للذخائر العنقودية، ونؤيد عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية للتفاوض بشأن بروتوكول يحقق التوازن الصحيح بين الاعتبارات الإنسانية والاحتياجات الأمنية المشروعة. وفي ضوء ذلك، شاركت جمهورية كوريا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين بطريقة بناءة، وتنتطلع إلى تحقيق نتيجة ناجحة خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل في تشرين الثاني/

الحربية والقذائف والدبابات لا يمكن أن يتم بسهولة. وبالتالي، فإن الهدف المركزي لأي جهد ينبغي أن يكون هو تعزيز التنسيق فيما بين الدول لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون أفضل سبيل للقيام بذلك هو برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، بدلا من وضع معاهدات جديدة.

ولن تؤدي أي معاهدة بشأن الأسلحة إلى الحد من معاناة المدنيين في مناطق الصراعات أو التوترات طالما أنها تركز على الاتجار. والعملية الجارية حاليا ينبغي ألا تستهدف السعي إلى تحقيق أهداف وطنية ضيقة أو سياسات إقليمية. وبناء على ذلك، ينبغي لأي ترتيب، بدلا من أن يكون صكا موجها للأعمال التجارية بغية ضمان المصالحة التجارية لبعض العصابات والبلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة وحصصها في السوق العالمية، أن يحمي البلدان المتضررة ويكفل حق كل دولة في المشاركة في نقل الأسلحة التقليدية الاتجار بها بصورة مشروعة على الصعيد الدولي لأغراض احتياجات الأمن القومي لديها ومصالحها وقدراتها الدفاعية.

كما أن نعتقد أن عالمية الصك المتعلق بالأسلحة تكتسي أهمية بالغة. وبمجرد احتكار بضعة بلدان لأكثر من ٨٥ في المائة من التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية دليل على أن تحقيق هدف المعاهدات المقبلة يرتكز على بعضوية البلدان المصدرة فيها. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يرهن البد بنفاذ الاتفاق المقبل بقيام ما لا يقل عن ١٠ دول من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة بالتصديق عليه.

وبالمثل، وكندبير مكمل، ينبغي أن تتعهد الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة بأن تخفض تدريجيا وإلى مستوى محدد إنتاجها من الأسلحة. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن برنامج عمل الأمم المتحدة، والصك الدولي لتمكين الدول من

جمهورية كوريا بمواصلة تنفيذ برنامج العمل، وتتطلع إلى العمل على نحو وثيق لإنجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تولى جمهورية إيران الإسلامية، وعيا منها بأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة - لاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - على المدنيين الأبرياء، أهمية بالغة للنظر في مسألة الأسلحة التقليدية داخل الأمم المتحدة من جانب جميع الدول الأعضاء.

ونحن نرى أن هذه التدابير، على نحو ما تنص عليه الوثيقة الختامية (القرار د/١٠ - ٢) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، ينبغي أن تراعي الاحتياجات الأمنية لجميع الدول ومصالحها، وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع البلدان، وتتخذ بصورة منصفة ومتوازنة بحيث تكفل حق كل دولة في الأمن وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن عدم حصول أي دولة، أو أي مجموعة من الدول، على مزايا ترجحها على غيرها في أي مرحلة من المراحل.

وعلى نفس المنوال، فأى صك متعلق بالأسلحة يجب إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأنه بصورة مفتوحة وشفافة على أساس التوافق في الآراء - والأهم من ذلك بدون ضغوط من بعض العصابات والبلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة - ينبغي أن يتضمن التزاما واضحا من الأطراف فيه بالاحترام الكامل لهذه المبادئ والامتناع بأي طريقة، لاسيما لدى فرض القيود أو تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، عن تقويض هذه الحقوق الأساسية.

لقد جاء في بيانات العديد من الدول الأعضاء أن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، لاسيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. فالنقل غير المشروع للطائرات والسفن

لأمن البلدان المضيفة أو أمن بلد من البلدان المشغلة لهذا النظام. وسيكون سببا مؤسفا لسباق تسلح جديد.

بدعوة من حكومة لبنان، شاركت جمهورية إيران الإسلامية بصفة مراقب، لأول مرة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. وحضورنا في مؤتمر بيروت كان أيضا دليلا على دعمنا لشعب لبنان الذي يشكل الضحية الرئيسية للقنابل العنقودية.

فخلال حرب الثلاثين يوما، استخدم الجيش الغازي كمية كبيرة من الذخائر العنقودية ضد المدنيين في لبنان. ووفقا للأمم المتحدة، أطلقت طائرات النظام الصهيوني نحو ٤ ملايين قنبلة صغيرة على جنوب لبنان خلال تلك المدة. وبلغ عدد القنابل التي لم تنفجر مليون قنبلة معرضة المدنيين للخطر بعد انتهاء الصراع. وعمل نحو غير منطقي، فإن كميات الذخائر العنقودية التي أطلقت خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من حرب الثلاثين يوما بعد اتفاق لوقف إطلاق النار أبرم بوساطة الأمم المتحدة، أظهرت انعدام الإحساس بالمسؤولية لدى ذلك النظام، الذي كان واثقا من دعم الولايات المتحدة التام في مجلس الأمن لأعماله غير المشروعة.

وقتل العديد من المدنيين، لاسيما الأطفال، في جنوب لبنان نتيجة لانفجار مخلفات القنابل العنقودية منذ نهاية الحرب في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وهذه الوحشية ضد المدنيين في جنوب لبنان وبعد ذلك في غزة لا تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي فحسب، بل تتنافى أيضا مع جميع أبسط القواعد والأخلاق السائدة في المجتمع البشري.

إننا نؤيد الجوانب الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية. فبعد نهاية حرب الثمانية أعوام التي فرضت على إيران، نواجه مشكلة كبيرة تتمثل في الأراضي الملوثة بمخلفات الألغام، والذخائر العنقودية وغيرها المتفجرات من مخلفات الحرب التي استخدمها جيش صدام. وبفعل مخلفات أكثر من ٢٠ مليون

الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، اللذين تم التفاوض عليهما في الأمم المتحدة استنادا إلى نهج تدريجي واعتمدا بتوافق الآراء، لا يزالان المحفلين الدوليين الرئيسيين لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي تنطوي عليها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، نعتقد أن مؤتمر عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل سيوفر أفضل فرصة لاستعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذه وتعزيز فعاليته.

وأما فيما يتعلق بمسألة القذائف المزودة بأسلحة تقليدية، وبالنظر إلى تجربة بلدي المريرة لثمانية أعوام من حرب مفروضة تعرض خلالها الإيرانيون العزل في المدن، بل حتى في العاصمة، لهجمات صدام المستمرة بالقذائف، فإنه اضطر إلى استحداث تكنولوجيا القذائف لديه من أجل الدفاع عن نفسه. وغني عن القول إن إيران كانت آخر بلد في المنطقة لجأ إلى تكنولوجيا القذائف. وفي غضون ذلك، يؤيد بلدي تأييدا تاما اتباع أي نهج شامل وغير تمييزي نحو معالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها في إطار الأمم المتحدة. واتباع نهج تمييزي خارج إطار الأمم المتحدة لن يسهم في معالجة هذه المسألة الهامة بطريقة شاملة. لدينا سياسة دفاعية واضحة والغرض الوحيد لقذائفنا المزودة بالأسلحة التقليدية هو الدفاع عن بلدنا، وهي إذن لا تشكل أي تهديد لأي دولة.

إن نظام المضاد للقذائف الذي أنشأته الولايات المتحدة تحت ذريعة ما يسمى بالتهديد بالقذائف لا يستهدف سوى تحقيق التفوق على القوى الأخرى في الجوار الأوروبي والشرق الأقصى. وإنفاق بلايين الدولارات في استحداث نظام مضاد للقذائف استمرارا لما كان يسمى أصلا بحرب النجوم في الثمانينات لا مبرر له ولن تكون له حتما أي قيمة مضافة

تلتزم جمهورية بنما التزاما راسخا بالعملية الرامية إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، بناء على الفهم المتمثل في أن هذا الصك سيعمل على تشجيع وتعزيز تجارة الأسلحة ومنع الآثار التي من شأنها زعزعة استقرار السلم والأمن الدوليين. وتستند السياسة الخارجية لبلدي إلى نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية، ولذلك فإننا ندعم باستمرار هذه المبادرات في المحافل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتنضم بنما إلى الدول التي تؤيد إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بوصفها صكا ملزما قانونا يهدف إلى وضع معايير دولية مشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

ونحن ندرك أن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ستكون العملية التي ستتوج وضع حد للتجارة غير المشروعة بالأسلحة ونقلها غير المسؤول للذين لهما عواقب اجتماعية وإنسانية واقتصادية خطيرة على العديد من بلداننا. نلاحظ أن كل عام يشهد زيادة في عدد الضحايا من البشر نتيجة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. في عالم اليوم، فإن المجتمع الدولي يواجه عددا من التحديات في مجال التجارة بالأسلحة التقليدية، وبالتالي فمن الضروري العمل على منع تحويلها، وخاصة للأنشطة غير المشروعة.

بنما مدركة تماما للتهديد الإقليمي والعالمي الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إنها مشكلة معقدة، وتحتاج إلى وضع آليات لتحديد التجارة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، رحبت بنما بالاعتماد بتوافق الآراء لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. يعتقد بلدي أن من الضروري تطبيق الصكوك الدولية والوطنية لتمكين الدول من التحديد، في الوقت المناسب، للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يجري الاتجار بها بصورة غير مشروعة.

من الألغام والذخائر العنقودية وغيرها المتفجرات، يصنف جنوب وغرب بلدي كأكثر المناطق تلوثا في العالم. وقد بدأت جمهورية إيران الإسلامية، مباشرة بعد انتهاء الحرب المفروضة، بتطهير المناطق الملوثة. وبسبب التداعيات الأمنية المتعلقة بترع السلاح فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لجوانب الذخائر العنقودية، نعتقد أن هذه القوانين ينبغي أن ترم في بيئة متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

وغني عن القول أنه إذا أريد لاتفاقية تنظم مختلف جوانب الذخائر العنقودية أن تكون فعالة، فينبغي أن تشرك الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد. وما لم تشمل اتفاقية الذخائر العنقودية أو غيرها من الأسلحة المتطورة المنتجين أو الحائزين الرئيسيين لها، فإنها لن تكون بطبيعة الحال فعالة. وفي هذا السياق، استخدمت الذخائر العنقودية في السنوات الأخيرة على نطاق واسع في العراق وأفغانستان. ومن عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، ألقى السلطات القائمة بالاحتلال نحو ٢٥٠.٠٠٠ من الذخائر العنقودية على أفغانستان، واستخدمت قواتها مجتمعة نحو مليوني ذخيرة صغيرة خلال الأسبوع الأول من الغزو في عام ٢٠٠٣. وطالما أن المنتجين والمستخدمين الرئيسيين لهذه الأسلحة يتصرفون خارج نطاق القوانين المتفق عليها دوليا، فإن مستقبل الاتفاقية المذكورة، وعالميتها وفعاليتها ستظل غامضة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به بشأن هذه المجموعة ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (أنظر A/C.1/66/PV.16).

السيد تالاسينوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول مرة تتكلم فيها في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس عل ما يقوم به من عمل كبير على رأس اللجنة. كما أهني أعضاء مكتبه.

للجنة التحضيرية. وتتسم الوثيقة التي قدمها السفير غارسيا موريتان بالشفافية وتحتوي على جميع العناصر اللازمة لبدء مفاوضات على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

السيدة مونغوا (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية) يتشاطر وفدي القلق بشأن العمل الكبير الذي لا يزال يتعين القيام به في مجال تحديد الأسلحة التقليدية لجعل العالم مكانا أكثر أمنا. وتكتسي معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية خاصة بالنسبة لبوتسوانا، وبقية أفريقيا.

إن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في جرائم العنف، بما في ذلك جرائم السرقة والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة، هي من بين الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في منطقتنا. وبعبارة أخرى، يشكل هذا النوع من الأسلحة تهديدا خطيرا للبلدان في المنطقة ويزيد من تقويض جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك التكامل الإقليمي. لذلك هناك حاجة إلى تعاون أقوى وأمن لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

في هذا الصدد، ما تزال بوتسوانا ملتزمة تماما بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك باتخاذ تدابير التي أذنت بها لصكوك القانونية الإقليمية والدولية، بما في ذلك إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة.

في ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ أعضاء اللجنة أن حكومة بنما قد عززت وضعها الحالي من الناحية القانونية بسن تشريعات جديدة بشأن الأسلحة - القانون رقم ٥٧ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، بعنوان "قانون الأسلحة النارية والذخائر المواد ذات صلة". وينظم ذلك النص القانوني أنشطة الوسطاء في تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ويضع سجلا جديدا وحديثا وفعالا للأسلحة ويفرض وضع علامات على هذه الأسلحة؛ وينظم منح التراخيص والتصاريح للوسطاء، فضلا عن الجزاءات التي تطبق على جميع الأنشطة غير المشروعة للوسطاء التي تجري في المناطق الخاضعة لاختصاص الدولة البنمية وسيطرتها، ويشجع على تسليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة.

وبالمثل، ينص القانون على وضع إطار قانوني لتنظيم ملكية الأفراد للأسلحة والذخائر والمواد المتعلقة بها وحيازتها واستيرادها وتصديرها، والاتجار بها وبيعها، وتخزينها وأعمال الوساطة الخاصة بها، ونقلها وتهريبها. ويتوافق قانون مع الحاجة إلى تحديث وتوحيد المعايير المعمول بها في هذا المجال، ويستجيب للواقع الاجتماعي والتجاري الذي يتطلب وضع أحكام جديدة مكيّفة مع الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية لبلدنا وأمنه القومي والعام.

إن بنما بسنها هذا الصك القانوني، إنما أصبحت في موقع أمثل لتفي تماما بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الصكوك الدولية التي صدقت عليها للحد من ويلات العنف المسلح وتعزيز السلام والأمن في أمريكا اللاتينية وجميع أنحاء العالم.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده بقوة لعمل رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام المقبل للأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. كما نكرر تقديرنا للسفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين على قيادته

في هذا الصدد، يرى وفد بلدي أيضا أن الاجتماع يوفر مدخلا مفيدا للمؤتمر الذي يعقد في عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل أن تظل مسألة وسائل التنفيذ في ترتيب متقدم على جدول الأعمال أثناء عملية الاستعراض.

ولذلك، نغتنم هذه الفرصة لتهنئة سعادة السفيرة أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، بصفتها الرئيسة المعينة للمؤتمر الاستعراضي. ونتمنى لها كل التوفيق في أداء واجباتها. وأود أنؤكد لها أيضا دعم وتعاون وفد بلدي.

وتولي بوتسوانا أيضا أهمية كبيرة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. ونأمل أن تكون صكا شاملا ومتوازنا وملزما قانونا يضع أعلى المعايير الدولية المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية. كما نعرب عن تقديرنا للسفير غارسيا موريتان على الطريقة الممتازة التي يوجه بها العملية التحضيرية لعقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ويأمل وفد بلدي أن نحل جميع المسائل العالقة بشأن المداولات نحو إبرام معاهدة تجارة الأسلحة دون المساس بجودتها باعتبارها صكا قيما لمنع حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة وكذلك لمنع حيازتها من قبل الذين يريدون استخدامها لتنفيذ أعمال إجرامية أو لارتكاب فظائع ضد الأبرياء.

السيد سو كفينغ نغون (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب كمبوديا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا حول هذا الموضوع أمس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/66/PV.16).

تؤمن كمبوديا إيمانا راسخا بأن الأسلحة التقليدية لا تزال تهدد السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا شك في أن الأثر السلي لهذه الأسلحة ما زال هائلا، حيث

تثني بوتسوانا أيضا على التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون ذوو الصلة لتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين. ونلاحظ على وجه الخصوص تشجيع الجهات المانحة على تقديم المساعدة التقنية والمالية لتسهيل نقل التكنولوجيا والمساعدة من أجل تنفيذ الاتفاقات الإقليمية، فضلا عن الاستفادة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل التعاون العملي بين المناطق وداخلها. في هذا الصدد، مازال تقديم قدر أكبر من المساعدة والتعاون الدوليين يكتسي أهمية بالغة، وخاصة في مجالات مراقبة الحدود ووضع العلامات وحفظ السجلات.

نحن نشجع أيضا الجهود المتواصلة الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل والصلك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، بما في ذلك من خلال تطوير آليات المتابعة وتعزيزها. الأمر المهم أيضا هو عملية التوفيق بين الاحتياجات والموارد لأنها تمكن من التنفيذ الفعال والمنهجي للمشاريع التي تم تحديدها على أنها تمضي قدما بتحقيق أهداف برنامج العمل. كما يسلم وفد بلدي بالدور الهام الذي تقوم به المبادرات، مثل مجموعة الدول المهتمة بالتدابير العملية لترع السلاح، في تعزيز تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ذات الصلة، بما في ذلك برنامج العمل، ويقدر ذلك الدور.

تلاحظ بوتسوانا مع التقدير عقد اجتماع الخبراء الحكوميين المعنيين بالأسلحة الصغيرة في شهر أيار/مايو، الذي ضم كبار خبراء إنفاذ القانون من أجل تبادل الآراء بشأن التحديات والفرص المتاحة لتنفيذ برنامج العمل. نحن نعتقد أنه وفر أساسا مفيدا يمكن بالاستناد إليه وضع استراتيجيات وأدوات جديدة من أجل التصدي للتحديات الحالية والمستجدة في تنفيذ برنامج العمل.

بالألغام ومخلفات الحرب المتفجرة في كمبوديا معقدة إلى حد كبير. والمناطق الشمالية الغربية على الحدود مع تايلند متضررة بشدة، في حين تنتشر الألغام الأرضية، وبشكل رئيسي المتفجرات من مخلفات الحرب، بصورة معتدلة في أجزاء أخرى من البلد، لا سيما في الشرق.

والحكومة الملكية لكمبوديا لديها رؤية واضحة لتخليص نفسها من خطر الألغام المضادة للأفراد وتقليل المخاطر الناجمة عن الألغام المضادة للدبابات والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى حدها الأدنى. والبلد يسعى جاهدا أيضا إلى تعزيز حقوق الناجين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب ومجتمعهم المحلية، حيث يضطلع بمهمة جريئة لضمان عيش النساء والرجال والأطفال في أمان؛ وتحقيق التنمية في بيئة آمنة؛ وتنسيق تقديم الخدمات والمساعدات واستخدام الموارد المخصصة للإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

ويجدر التأكيد على أن مسؤولية الدولة وتعاون شركائها أمر حاسم لتحقيق النجاح في التصدي لمشكلة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وحتى الآن، استجابت كمبوديا وشركاؤها بنجاح للضرورات الإنسانية والإنمائية بإعادة عدة آلاف هكتار من الأراضي الملوثة للمجتمعات المحلية. وكمبوديا تعرب عن شكرها العميق للمجتمع الدولي على مستوى الدعم الذي قدمه لبرنامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال العقدين الماضيين، وتفخر بتبادل الخبرات في مجال إزالة الألغام مع الآخرين.

وكمبوديا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تواصل بذل جهود لإزالة الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلد، وهي ملتزمة بتعزيز الاستقرار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي

أما تودي بحياة البشر بصورة عشوائية. وهي ذات آثار سلبية طويلة الأجل على حياة الإنسان وتعوق جهود البلد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتلتزم الحكومة الملكية لكمبوديا بشدة بمعالجة مشكلة الأسلحة التقليدية.

وكمبوديا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، بلد متضرر من الصراعات ويئن تحت وطأة تركة ثقيلة من الأسلحة الصغيرة. وكمبوديا تؤيد تأييدا كاملا برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو يشكل حجر الزاوية للجهود الرامية إلى معالجة مسألة الأسلحة التقليدية. وأود أن أؤكد مجددا على أن مملكة كمبوديا اعتمدت برنامج عمل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ وتمثل له منذ ذلك الحين. وعلاوة على ذلك، فإن كمبوديا تقوم بدور رئيسي في جهود البرنامج الرامية إلى تحديد الأسلحة التقليدية. وقد نظمت العديد من الحلقات الدراسية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة، وسنت قانونا لتنظيم إدارة الأسلحة والمتفجرات والذخائر.

وبلدي يتطلع إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي سيوفر فرصة لزيادة تعزيز تنفيذ البرنامج.

إن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب هي القاتل الأكثر صمتا وعشوائية للرجال والنساء والأطفال وحتى الحيوانات. ومشكلة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في كمبوديا هي نتيجة سلسلة طويلة من الصراعات الدولية والإقليمية التي أثرت على البلد من منتصف الستينيات من القرن الماضي حتى أواخر عام ١٩٩٨. وطبيعة التلوث

السيدة ادامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية)
أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على حق الرد الذي مارسه
أمس ممثل الأرجنتين.

إن المملكة المتحدة ليس لديها أي شك في سيادتها على
جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية
والمناطق البحرية المحيطة بها.

ومبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة
يشكل الأساس لموقفنا بشأن السيادة على جزر فوكلاند.
ولا مجال للتفاوض حول السيادة على جزر فوكلاند ما لم،
وإلى أن، يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. ويعلن سكان
الجزيرة بانتظام وبشكل واضح أنهم لا يرغبون في فقدان
السيادة البريطانية أو في الاستقلال.

السيدة بورولي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): فيما
يخص بيان المملكة المتحدة الذي تم الإدلاء به في إطار ممارسة
حق الرد بشأن مسألة جزر مالفيناس، فإن الوفد الأرجنتيني
يؤكد من جديد على جميع ما ورد في بيان وزير الشؤون
الخارجية والتجارة الدولية والشعائر الدينية لجمهورية الأرجنتين
الذي أدلى به أمام اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة
 وإنهاء الاستعمار).

وحكومة الأرجنتين تذكر بأن جزر مالفيناس وجزر
ساندويتش الجنوبية وجزر جورجيا الجنوبية، والممرات البحرية
المحيطة بها، جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني.
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحتلها
بشكل غير قانوني، وهي محل نزاع على السيادة بين البلدين.
وذلك أمر معترف به في عدد من المنظمات الدولية المختلفة.

إن احتلال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية غير القانوني قد دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ
القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و٣١٦٠ (د-٢٨) و٤٩/٣١

هذا الصدد، أرسلت كمبوديا مئات من الجنود لإزالة الألغام
إلى العديد من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مثل
بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وبالمثل، ومن أجل مواصلة التوعية بتأثير الألغام وتقييم
التقدم المحرز والتحديات المتبقية في معالجة مشكلة الألغام،
تستضيف كمبوديا الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف
في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة
للأفراد وتدمير تلك الألغام في بنوم بنه في نهاية الشهر المقبل.

وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطاً طويلاً، حيث انضمت
١٥٧ دولة إلى المعاهدة وجرى تطهير مساحات واسعة من
الأرض وتدمير الملايين من الألغام المخزونة، والأهم من ذلك،
حدوث انخفاض حاد في عدد الضحايا، لا تزال بعيدين عن
تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام.
وتتطلع إلى الترحيب بجميع الدول الأطراف والدول غير
الأطراف في المعاهدة في بنوم بنه، ونأمل أن تأتي الوفود بأخبار
سارة بشأن الإنجازات التي حققتها في الآونة الأخيرة وخطواتها
المقبلة بخصوص الانضمام إلى الاتفاقية أو تنفيذها.

وفي هذا العام، تشترك كمبوديا، إلى جانب ألبانيا
والنرويج، في تقديم مشروع القرار السنوي للجمعية العامة
بشأن اتفاقية حظر الألغام. وحظيت القرارات الماثلة في
السنوات الماضية بمستويات تأييد عالية. ونأمل أن يكون
مستوى التأييد أعلى في هذا العام من أجل بلوغ الهدف
الإنساني المتمثل في إخلاء العالم من الألغام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد انتهينا الآن
من قائمة المتكلمين المتبقين بشأن المجموعة ٤، "الأسلحة
التقليدية". وقبل أن تنتقل إلى المجموعة ٥، سأعطي الكلمة
للمتكلمين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد.

جمهورية الأرجنتين. وتؤكد جمهورية الأرجنتين مجدداً على حقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمجالات البحرية المحيطة بها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج عملنا، سنشرع الآن في المناقشة المواضيعية بشأن المجموعة ٦ "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي".

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): القرن الحادي والعشرون هو قرن المعلومات. وتمثل المعلومات وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني إنتاجاً متقدماً وقد أعطى نموها السريع وتطبيقهما على نطاق واسع دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحديثة ولتقدم الحضارة البشرية. إنهما أيضاً يحولان حياة الشعوب والطريقة التي يعمل بها المجتمع البشري بشكل عميق. وقد أصبحت المعلومات والشبكة الحاسوبية بنية تحتية في غاية الأهمية لبلدان العالم.

وبينما تتمتع البلدان بالتسهيلات الكبيرة التي توفرها المعلومات والشبكات الحاسوبية، فإنها تجد نفسها أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الأمن بفعل الطابع المترابط لشبكات المعلومات والحاسوب والمصادر المتعددة للأخطار والتهديدات المحتملة الموجودة في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني.

وقد تعرضت الصين، بالإضافة إلى ضعف شبكات المعلومات والحاسوب لديها، في السنوات الأخيرة لهجمات إلكترونية متزايدة من الخارج أسفرت عن الكثير من الأضرار. وأصبحت الصين أحد الضحايا الرئيسيين للهجمات الإلكترونية. وأدى بنا ذلك إلى فهم أنه، نتيجة للطابع المترابط لشبكات المعلومات والشبكات الحاسوبية، فإن بلدان العالم قد أصبحت أعضاء في مجتمع يواجهه مصير مشترك، يتربط فيه أمننا بشكل وثيق. ومن ثم، فإن صون أمن المعلومات

و٩/٣٧ و١٢/٣٨ و٦/٣٩ و٢١/٤٠ و٤٠/٤١ و١٩/٤٢ و٢٥/٤٣، والتي تقر جميعها بوجود نزاع سيادي على جزر مالفيناس وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي ودائم لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن. واتخذت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من جانبها، مراراً وتكراراً موقفاً في هذا الصدد وأحدث مثال على ذلك القرار المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه. وبالمثل، فإن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قد اعتمدت في عام ٢٠١١ بياناً جديداً بخصوص هذه المسألة، صيغ بطريقة مماثلة.

والأرجنتين تأسف لقلب الحكومة البريطانية للحقائق التاريخية رأساً على عقب، قاصدة بشكل واضح التغطية على غزوها الذي نفذته في عام ١٩٨٣، والذي كان محل احتجاج مستمر ومتكرر من قبل الأرجنتين. وتسلب هذه الماطلة الضوء أيضاً على انعدام اليقين لدى المملكة المتحدة فيما يتعلق بحقوقها على جزر مالفيناس.

إن الأرجنتين تؤكد من جديد أن حرية الشعوب في تقرير المصير، وهي العنصر الوحيد الذي تدعي المملكة المتحدة أنها تبني حقوقها المفترضة عليه، والذي تؤكد عليه حصراً في حالة جزر مالفيناس، أمر لا سابقة له مطلقاً ولا ينطبق على النزاع بين البلدين حول السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية.

وعلى نفس هذا المنوال، تأسف الأرجنتين لاستمرار المملكة المتحدة بشكل غير مسؤول في إثارة توقعات لدى سكان جزر مالفيناس على أساس الاستيلاء غير المشروع على الموارد الطبيعية الأرجنتينية في انتهاك صارخ للقانون الدولي وبما يتعارض مع البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية. وإننا نذكر في هذا الصدد بأن مصالح السكان وطريقة عيشهم تغطيها على نحو ملائم القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ودستور

على تفادي أن تصبح المعلومات والفضاء الإلكتروني مسارح حرب جديدة ومنع حدوث سباق تسلح في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني وتسوية المنازعات على هذه الجبهة بطريقة سلمية عبر الحوار.

والثاني هو مبدأ السيادة. فالدول ذات السيادة هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال الحوكمة الدولية الفعالة للمعلومات والفضاء الإلكتروني. ويجب علينا في هذا المجال أيضا احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وباقي المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن سائر القواعد الأساسية العالمية للعلاقات الدولية.

وينبغي للبلدان أن تتصرف على نحو مسؤول وبناء في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني، وتتبع نهجا متعددة لتعزيز فعالية الإدارة بغية بناء نظام إداري وطني شامل ومتكامل يتضمن، من جملة أمور، قواعد قانونية سليمة، والانضباط من جانب الصناعات، والضمانات الأمنية والتثقيف الاجتماعي. وإذ نكفل تطوير واستخدام المعلومات والفضاء الإلكتروني بصورة سليمة وفعالة، من الضروري أيضا الحيلولة دون تحويل تكنولوجيا المعلومات و الفضاء الإلكتروني إلى أداة أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

ويتعلق المبدأ الثالث بتحقيق التوازن بين الحرية والأمن فيما يتعلق بتدفق المعلومات. وبينما تحترم البلدان على نحو كامل حقوق وحرية جميع أصحاب المصلحة في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني، ينبغي لها أيضا أن تدعم سيادة القانون بغية الحفاظ على النظام بصورة فعالة في هذا المجال. وينبغي أن تشكل سيادة القانون النبراس الذي تستنير به الأنشطة في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسة سياسة القوة في الفضاء الإلكتروني باسم الحرية الإلكترونية أمر لا يطاق.

والفضاء الإلكتروني يعني الحفاظ على أمن المجتمع الدولي بأسره، وليس أمن بلد واحد.

يمثل أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني في الوقت الحاضر تحديا أمنيا رئيسيا غير تقليدي يواجه المجتمع الدولي. وقد أصبحت الاستجابة الفعالة لهذا التحدي عنصرا هاما من عناصر الأمن الدولي وموضوعا رئيسيا للدبلوماسية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة.

وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي النظر إلى هذه المسألة من منظور جديد لمجتمع يواجهه مصير مشترك والعمل معا، وصولا إلى تحقيق السلام والأمن والإنصاف في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إتباع المبادئ الخمسة التالية:

يتمثل المبدأ الأول في مبدأ السلام. فقد شهدت البشرية خلال التاريخ المعاصر حربين عالميتين وكانت في أوقات معينة على شفير حرب نووية. وفي عصر المعلومات، لا يتعين علينا إحياء النمط القديم للمعاناة من آلام الحروب أولا ثم تعلم نشدان السلام بعد ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي الشروع في جهود دبلوماسية وقائية نشطة وتعزيز استخدام المعلومات والتكنولوجيا الحاسوبية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه الناس ولصون السلام والاستقرار والأمن على المستوى الدولي.

وينبغي للبلدان الالتزام بعدم استخدام المعلومات والتكنولوجيا الحاسوبية في المشاركة في أنشطة معادية تضر بالسلم والأمن الدوليين وعدم نشر أسلحة المعلومات والأسلحة الحاسوبية والتكنولوجيات المرتبطة بها. وفي هذه الأثناء، فإن للبلدان الحق، وفقا لقوانينها ولوائحها الوطنية، في حماية معلوماتها وفضائها الإلكتروني وبنيتها التحتية الهامة الخاصة بالمعلومات من التهديد والتشويش والهجمات والتخريب، وهي مسؤولة عن ذلك. وينبغي للبلدان العمل

لأمن المعلومات والفضاء الإلكتروني، نأمل أن تحت البلدان على التصرف بصورة مسؤولة وبناءة في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني ومعالجة شواغل جميع الأطراف بشكل متوازن. ونحن نشيد إشادة صادقة بتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء ليتسنى لمدونة السلوك تجسيد شواغل جميع الأطراف على وجه أفضل.

لقد وثقت شبكة المعلومات والفضاء الإلكتروني الروابط فيما بيننا جميعا، إذ قلصت المسافات بين البلدان إلى جزء من مليون من الثانية في العديد من الحالات. فلنعمل معا لتعزيز تبادلنا وتعاوننا في ميدان أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني، وللتعجيل بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مدونة السلوك بغية بناء مجال سلمي وآمن ومنصف للمعلومات والفضاء الإلكتروني. ولنعمل معا أيضا لجعل تكنولوجيا المعلومات والفضاء الإلكتروني تنتج المزيد من المكاسب الإنمائية وتخدم بصورة أفضل السلام العالمي ورفاه بني البشر.

السيد ولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء، تولي اهتماما متزايدا بالفضاء الإلكتروني باعتباره مجالا حيويا للتبادل التجاري والفكري والاجتماعي. وتؤيد أستراليا بدء حوار دولي بشأن وضع قواعد دولية للفضاء الإلكتروني. وهذا الحوار لا بد منه، لأن الطريقة التي ننظر بها حاليا على الصعيد الدولي في المسائل المتعلقة بالفضاء الإلكتروني تتسم بانعدام الاتساق. ومن الواضح أن هذا النوع من الحوار يصعب إحراؤه في إطار الأمم المتحدة لأن موضوعه، بأبعاده المختلفة الكثيرة، لا يناسب تماما هيكل لجنة من اللجان التابعة للجمعية العامة. فالفضاء الإلكتروني يشمل مجموعة من المسائل، بعضها فقط يتعلق بالأمن الدولي وعمل اللجنة الأولى.

ونحن جميعا نعلم أن وضع القواعد الدولية عملية طويلة الأجل. ونتوقع أن تكون مهمة وضع القواعد الدولية في مجال

والمبدأ الرابع هو مبدأ التعاون. فيما أن الأعمال المتعلقة بالمعلومات والفضاء الإلكتروني مترابطة وتقع ضمن ولايات قضائية سيادية مختلفة، فليس بمقدور أي بلد أن يدير بمفرده شؤونه في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني. وهذه المهمة تتطلب التعاون فيما بين جميع البلدان وتعزيز التبادل والتعاون على الصعيد الدولي.

أما المبدأ الخامس فيتعلق بالتنمية المنصفة. فالبلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني وتضيق الفجوة الرقمية لتمكين البلدان النامية من تشاطر مكاسب تطور تكنولوجيا المعلومات والفضاء الإلكتروني في هذا العالم المعولم وعصر المعلومات هذا، بغية تحقيق التنمية المنصفة والعالمية بالفعل.

وفي عصر المعلومات هذا، بلغ الطريق السريع للمعلومات كل جزء من أرجاء كوكبنا تقريبا. غير أنه من المثير للانزعاج أنه، في هذا الفضاء الافتراضي، حيث يشتد ازدحام حركة المرور، لم يتم بعد وضع أي قواعد شاملة لتنظيم حركة المرور. ونتيجة لذلك، تقع حوادث المرور في الطريق السريع للمعلومات والفضاء الإلكتروني باستمرار وتتسبب في أضرار وآثار متزايدة. وبالتالي، فإن وضع قواعد ومعايير لتوجيه الأنشطة في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني أصبح مهمة ملحة لصون أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني في مختلف البلدان.

وباعتبار الأمم المتحدة أكبر المنظمات الدولية من حيث نفوذها وعالميتها، فإنها أنسب محفل لصياغة هذه القواعد والمعايير. وفي أيلول/سبتمبر، عرضت الصين إلى جانب الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان، على الدورة الحالية للجمعية العامة، مدونة سلوك دولية أمن المعلومات (أنظر A/66/359، المرفق)، بغية إطلاق عملية مفتوحة وشفافة للقيام، في إطار الأمم المتحدة، بوضع معايير وقواعد دولية

الفضاء الإلكتروني. ولذلك السبب، تتطلع أستراليا إلى المؤتمر الدولي بشأن الفضاء الإلكتروني الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في لندن، والذي نأمل أن يحدد جدول أعمال دولي بشأن الفضاء الإلكتروني. كما تأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيتم إنشاؤه في عام ٢٠١٢ بموجب القرار ٤١/٦٥ من زيادة الإسهام في النظر في هذه المسألة بسبل تستند إلى توافق الآراء الذي أوجده تقرير عام ٢٠١٠ لفريق الخبراء الحكوميين.

وقبل أن أختتم بياني، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالإعلان أمس عن أن بوروندي أصبحت الدولة الطرف الـ ١٦٥ في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وذلك خبر سار للغاية يأتي في أعقاب انضمام موزامبيق إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية في آذار/مارس وقبل المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. فزيادة عالمية الاتفاقية يعززها، وأستراليا تأمل أن الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية ستفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد شددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول)) على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، باعتباره وسيلة مفيدة وفعالة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. كما شجع المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، في خطة عمله الواردة في الوثيقة الختامية، جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/124) عن دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار التي أنجزها فريق الخبراء الحكوميين، الذي تشارك فيه اليابان. تحقيقاً لهذه الغاية، شاركت اليابان وستظل تشارك في مجموعة واسعة من الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح.

الفضاء الإلكتروني صعبة للغاية. وينبغي أن نجري مناقشة متوازنة وواقعية تفصل بين مختلف المسائل المتعلقة بالفضاء الإلكتروني وتحدد مساراً دولياً مناسباً لكل واحدة منها ضمن منظومة الأمم المتحدة. وترى أستراليا أن ذلك ممكن.

وتغتنم أستراليا هذه الفرصة لتحديد بشكل واضح بعض مبادئنا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالفضاء الإلكتروني. والأساس الذي تستند إليه أستراليا هو أن القانون الدولي القائم، بما في ذلك القوانين المتعلقة باستخدام القوة والقانون الإنساني الدولي، يسري على جوانب الفضاء الإلكتروني المتعلقة بالأمن الدولي. وتلك المجموعة من القوانين لا يمكن تجاهلها، بل ينبغي الاستفادة منها وتفصيلها من حيث جوانبها المتعلقة بالفضاء الإلكتروني.

ثانياً، العديد من المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بهذه المسألة غير واضح ومن الصعب فهمه. ولابد من التوصل إلى تفاهم مشترك فيما بين الدول الأعضاء بشأن إجراء حوار هادف. ومن الواضح أن هناك حاجة لنقوم بالكثير من العمل الأساسي في هذا المجال.

ثالثاً، تؤيد أستراليا إطار الحوكمة القائم الذي يضم العديد من أصحاب المصلحة في مجال الإنترنت، ولا تؤيد تحكم الحكومات في الإنترنت. فالقطاع الخاص، الذي أنشأ الإنترنت ويملك معظم عناصره، يضطلع بدور حاسم لمواصلة نجاحه.

وأخيراً، تلتزم أستراليا بحرية الرأي وحرية التعبير. فهذان حقان يحميهما القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي توخي الكثير من التأني لدى السعي إلى تصنيف هذان الحقين استناداً إلى القوانين الوطنية لفرادى الدول.

وكما قلنا، يمكن للحوار الدولي أن يساعد على توضيح ما ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي لوضع قواعد في مجال

في مجال نزع السلاح: الموارد من أجل التعلم“. وأصبح الموقع الشبكي اعتباراً من أيلول/سبتمبر، متوفراً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يمكن الوصول للشهادتين المذكورتين أعلاه على ذلك الموقع.

كما تعمل اليابان بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في ميدان التثقيف في مجال نزع السلاح. أولاً، ما برحت اليابان تتشرف منذ عام ١٩٨٣ باستضافة المشاركين في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح. وقد زار خمسة وعشرون من الزملاء، وهم حاضرون معنا هنا في اللجنة الأولى، مدينتي هيروشيما وناغازاكي، واطلعوا على واقع الدمار الرهيب الناجم عن القصف الذري.

ثانياً، دأبت اليابان في كل عام منذ عام ١٩٨٩ على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح في مدينة يابانية مختلفة. وهذا العام، تم عقد المؤتمر في مدينة ماتسوموتو في آب/أغسطس. وأجرى المشاركون مناقشات مثمرة، وتكلل المؤتمر بنجاح كبير.

وخارج نطاق تعاوننا مع الأمم المتحدة، نحن سنعمل أيضاً بهمة على تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مع أعضاء مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار. في العام المقبل تصادف الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الأمين العام عن دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني لتحديد التزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. في هذا الصدد، قد يكون من المناسب استعراض وتحديث التوصيات في هذه المناسبة.

ختاماً، لا يمكن لبرنامج التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أن ينجح بدون مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا بد من اغتنام كل فرصة، كبيرة كانت أو صغيرة، من أجل إكمال الإجراءات المتعلقة بهذه الأنشطة.

باعتبار اليابان، البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، فقد اضطلع بمهمة إطلاع الآخرين على تجربتي هيروشيما وناغازاكي، وكذلك على أهمية السلام للناس في جميع أنحاء العالم كجزء من أنشطتها للتثقيف في مجال نزع السلاح. في العام الماضي، بدأت اليابان برنامجاً لتعيين أفراد من الهيباكوشا الناجين من القنبلة الذرية مسؤولين خاصين عن شؤون الاتصالات من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والغرض الرئيسي من هذا البرنامج هو تشاطر الخبرات المباشرة لأفراد الهيباكوشا مع الناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما الأجيال الشابة.

حتى الآن، شارك ما مجموعه ٣٩ موظفاً خاصاً عن شؤون الاتصالات في ٢١ حدثاً في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، ستعقد اليابان اجتماعات جانبية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خلال أسبوع الأمم المتحدة لنزع السلاح في الفترة ٢٤-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. الحدث الأول، الذي سيعقد في الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيقدم مسؤولين خاصين عن شؤون الاتصالات وسيعلمون عن الفائزين في مسابقة الشعر من أجل السلام. أما الحدث الثاني، الذي سيعقد يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، فسيتضمن العرضين اللذين سيقدمهما الموظفان الخاصان عن شؤون الاتصالات اللذان سيدليان بشهادتيهما ويجريان مناقشات مع الحضور. نحن ندعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني إلى المشاركة في هذين الحدثين.

كما اضطلعت اليابان بجهود ترمي إلى جعل شهادات أفراد الهيباكوشا متاحة على نطاق أوسع. وقد ترجمت الشهادات إلى الإنكليزية وغيرها من اللغات، ويمكن الوصول إليها على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية اليابانية. في هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لصيانة وتحديث موقعه الشبكي "التثقيف

الدولي ما زال بعيد المنال. وتدافع جنوب أفريقيا على الدوام عن أن نحاولنا المتعلقة الأمن الجماعي تتطلب حلولاً جماعية مستدامة تأخذ في الاعتبار ليس فقط احتياجات الأمن الفردي لمن لا يزالون يمسكون بزمam الأمور في نظام دولي غير متكافئ، ولكن أيضاً تلك التي تجسد مصالحنا الأمنية المشتركة. ولئن كنا نقر بأوجه قصور الجهاز المتعدد الأطراف لترع السلاح وباحتاجتها إلى الإصلاح، فإننا لا نزال ملتزمين تماماً بتنشيطه.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعترف بجهود الرؤساء الستة لهذا العام لمؤتمر نزع السلاح الرامية إلى إنهاء حالة الجمود التي ظلت لفترة طويلة جداً تحول دون تنفيذ المؤتمر لولايته بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح. على الرغم من هذه الجهود الكبيرة، فإنه من المؤسف حقاً أن مؤتمر نزع السلاح أخفق مرة أخرى هذا العام في البدء بعمله الفني بشأن أي من البنود المدرجة في جدول أعماله.

ولذلك نشاطر الآخرين خيبة الأمل من أن لا مؤتمر نزع السلاح ولا هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تمكن من تحقيق أي نتائج جوهرية منذ الدورة السابقة للجنة الأولى. وقد يكون تضارب الأولويات وعدم توفر ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية فيما بين الدول قد أضافا عبئاً إلى التحديات التي تواجه الجهاز المتعدد الأطراف لترع السلاح. ويحدونا الأمل في أن هذه الدورة للجنة الأولى ستولد زخماً للجهود الرامية إلى تعزيز جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتنشيط آليته.

تقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح مسؤولية إجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهي ولاية أساسية مستمدة من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٧٨. وبسبب عدم قدرة المؤتمر على الوفاء بتلك الولاية الأساسية لأكثر من عقد من الزمان، فقد بدأ البعض يتساءل عما إذا كان لا يزال الأداة المناسبة لتحقيق أهداف

ستواصل اليابان، من جانبها، التعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل وضع تدابير ملموسة، وتقديم مساهمة إيجابية في الجهود الجارية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.39.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم جنوب أفريقيا بالنظام القائم على القواعد الدولية، وبتعزيز الإدارة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يبدو أن هناك تزايداً في نفاد الصبر إزاء استمرار عدم إحراز تقدم جوهري في جدول أعمال نزع السلاح، وأن هناك اتفاقاً عاماً على أنه لم يعد من الممكن العمل على النحو المعتاد.

في هذا السياق، فإن الجلسة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في تموز/يوليه من هذا العام أبرزت مرة أخرى الشعور العام بالإحباط. ومع ذلك، فإن الجلسة قد جسدت أيضاً المواقف المتباينة للدول بشأن الكيفية التي يمكن بها الخروج من المأزق المستمر في هيئتها المعنية بترع السلاح ذات الإدارة المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن تحقيق توافق في الآراء بشأن سبل الانتصاف المناسبة لا يزال بعيد المنال، يبدو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على الحاجة إلى التأكد من أن هذه المؤسسات تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله وتنفذ الولايات الخاصة بها.

إن المساعي الجارية لمعالجة الهواجس المتعلقة بكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية لا تزال تتسم باتخاذ إجراءات تخدم المصالح الضيقة، التي تشمل المحافل المتعددة الأطراف المكلفة خصيصاً بمعالجة هذه المسائل. لذلك فالتوصل إلى الفهم المتمثل في أن الجهود المبذولة لتأمين وتعزيز السلم والأمن الدوليين تعتمد على المشاركة الجماعية للمجتمع

الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، فضلاً عن كونه البند الأول على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ نشأته. ونشير إلى أن إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للتعامل مع نزع السلاح النووي كان جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل التي تم إقرارها بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (أنظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). وعليه فإن نزع السلاح النووي لا يزال في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وربما تكون الحجج التي ساقها البعض قائلاً إن الوقت لم يحن بعد للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي، قد وفرت مبرراً للآخرين للتشكيك في مدى جاهزية المسائل الأخرى ذات الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح، مثل المواد الانشطارية. وبسبب التزام وفد بلدي الثابت بالسعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نؤيد الجهود الملموسة والمنهجية والتدريبية المبذولة من أجل تحقيق ذلك الهدف، وخصوصاً ما يتعلق منها بمبادئ الشفافية والارجعة وإمكانية التحقق.

وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة بدء مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى التي من شأنها تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء. وعلى الرغم من التزامنا الطويل الأجل بالتفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل، فنحن نأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح بعد من الشروع في العمل بشكل رئيسي في هذه المسألة. بيد أن من المهم أن نتذكر أن عدم إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع ليس ظاهرة جديدة.

ويتمثل أحد الإسهامات الرئيسية لآلية نزع السلاح في مجال صون السلم والأمن الدوليين في وضع قواعد بتوافق

نزع السلاح. غير الإنجازات التي حققها مؤتمر نزع السلاح في السابق ليست بحاجة إلى برهان، بما أن التفاوض بشأن الصكوك الأساسية لنزع السلاح قد تم في ذلك المحفل نفسه. ونظراً لطبيعة مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية، فإن من رأي جنوب أفريقيا أنه قادر على الدخول في مفاوضات بشأن أي مسألة مدرجة في جدول أعماله، على الرغم من أننا نعترف بأن إكمال أي اتفاق دولي ملزم قانوناً في المستقبل سيكون على الأرجح في بعض المسائل أكثر من غيرها. ويرى وفد بلدي أن الخلاف على الأولويات ينبغي ألا يمنع تلك الهيئة من التعامل بصورة فنية مع المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وترى جنوب أفريقيا، نظراً للسنوات العديدة من الجُمود في مؤتمر نزع السلاح، أن الوقت قد حان للتقييم والمشاركة في التفكير بطريقة نقدية بشأن النهج الذي تم اتباعه نحو إجراء المفاوضات في المؤتمر، فضلاً عن استكشاف الخيارات التي من شأنها أن تمكن من إحراز التقدم في جدول أعمال نزع السلاح في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ويحدونا الأمل في أن تغتنم جميع الوفود هذه الفرصة لتوفير زخم متجدد لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح على نحو من شأنه أن يسهم في زيادة الأمن للجميع. وإذ ندرك تردد البعض فيما يتعلق بالمشاركة في هذه العملية، بسبب المخاوف من الجهود التي يمكن أن تقوض آلية نزع السلاح و/أو جدول الأعمال، فإن من رأي جنوب أفريقيا أنه لا يمكن تجاوز الانقسامات وبناء توافق في الآراء بغض النظر عن الصعوبات التي قد نواجهها إلا عبر المشاركة الموضوعية بطريقة مباشرة وبجهود جماعية في معالجة المسائل الرئيسية.

وفي حين نفكر في أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذه الدورة للجنة الأولى، فإن من المهم التذكير بأن نزع السلاح النووي كان موضوع القرار الأول ١ (I)، الذي اعتمدته

مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. ويعترف مشروع القرار بدور مؤتمر نزع السلاح، وعمله وإنجازاته السابقة، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، غير أنه يعرب عن قلقه إزاء حالة آلية نزع السلاح، وعن الحاجة إلى مزيد من المرونة والجهد اللازمين للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويدعو مشروع القرار، بين وجهات النظر التي أعرب عنها على نطاق واسع، الدول إلى استكشاف ودراسة وتوحيد الخيارات والمقترحات والعناصر المساعدة على تنشيط آلية الأمم المتحدة لترع السلاح برمتها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ويحث مشروع القرار مؤتمر نزع السلاح أيضاً على اعتماد وتنفيذ برنامج العمل في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١٢.

وتأمل جنوب أفريقيا وهولندا وسويسرا أن يساعد مشروع القرار الذي يجسد الآراء المتنوعة على نحو متوازن ودقيق، على التشجيع على السعي بصورة جماعية إلى استئناف العمل الرئيسي في إطار هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة. ونأمل أيضاً أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام.

السيدة بالاغوير لابرادا (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
يود وفد بلدي أن يبدأ بالإعراب عن تأييده للبيان الذي سيدي به في وقت لاحق في هذه القاعة، ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وتعالج مشاريع القرارات التي عرضت على اللجنة الأولى في إطار المجموعة بشأن التدابير الأخرى لترع السلاح والأمن الدولي، مسائل أمنية ذات أهمية بالغة. وأود النظر في اثنتين منها لما لهما من أهمية استثنائية بالنسبة لوفد بلدي.

الآراء بغية معالجة المسائل ذات الصلة بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، فإن من الجدير أن نذكر الإسهامات القيّمة السابقة لهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، فيما يتعلق بوضع توصيات بتوافق الآراء لا تزال تيسر عملنا إلى اليوم. وعليه، فقد شعرت جنوب أفريقيا بخيبة أمل لعدم تمكن هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة الوحيدة للتداول في إطار آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، من تحقيق أي نتائج ملموسة، على الرغم من اختتامها دورة أخرى من دوراتها التي تعقد لمدة ثلاث سنوات.

والسؤال الذي يواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف هو ما إذا كانت هذه المؤسسات ستكون قادرة -بعد سنوات عديدة من التقاعس عن العمل- على استعادة مركزها، بوصفها مؤسسات مسؤولة ومتعددة الأطراف، وبوسعها أن تسهم في تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر على أمننا الجماعي. وهل باستطاعة تلك المؤسسات أن ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي من أجل الوفاء بولاياتها؟ وما الذي يمكن القيام به لتنشيط عمل تلك المؤسسات والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف؟ وإذ نحكم استناداً إلى المناقشات التي جرت على مدى الأسبوعين الماضيين، فإن من الواضح أن هذه أسئلة لا تزال بانتظار تكوين وجهة نظر مشتركة بشأنها. ووفد بلدي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني بغية إحراز تقدم ملموس بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعددة الأطراف، من أجل تعزيز نظام الحوكمة المتعدد الأطراف، والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ آخذ الكلمة، أود أن أعرض رسمياً، باسم كل من هولندا وسويسرا وجنوب أفريقيا، في إطار البند ١٠٦، مشروع القرار A/C.1/66/L.39 المعنون "تنشيط أعمال

كوبا اقترحها بإنشاء صندوق تتولى الأمم المتحدة إدارته، يستثمر فيه نصف النفقات العسكرية الحالية للعالم على الأقل من أجل مواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأكثر البلدان احتياجاً.

وعلى نفس المنوال، نكرر دعمنا لخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر ١٩٨٧ الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، بما في ذلك الالتزام الدولي بتخصيص جانب من الموارد المفرج عنها نتيجة لنزع السلاح لصالح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ونشدد على أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي تنفيذها. وقد تراكمت لدى كوبا خبرة واسعة في اعتماد وتطبيق القوانين والسياسات التي تتيح احترام البيئة في كل المجالات الاجتماعية، بما في ذلك الصكوك الدولية المختلفة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي دولة طرف فيها.

غير أن وجود أسلحة الدمار الشامل وتحديثها المستمر من أشد الأخطار على السلام والأمن الدوليين وعلى التوازن البيئي الهش لكوكبنا، وعلى التنمية المستدامة للجميع بدون استثناء. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تراعى المعايير البيئية في معرض التفاوض بشأن معاهدات واتفاقات تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهو ما ينبغي أن تمثل له كل الدول امتثالاً صارماً.

واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تبقى الاتفاق الدولي الوحيد الذي يشمل التدمير الذي يمكن التحقق منه لتلك الأسلحة والمصانع التي تنتجها، إلى جانب إجراءات لحماية الأشخاص والبيئة. وفي هذا الصدد، تكتسي المبادئ والوسائل التوجيهية لتدمير الأسلحة الكيميائية أهمية كبيرة وينبغي أن

تعيد كوبا، فيما يتعلق بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، التأكيد على أن السعي نحو التوصل إلى الاتفاقيات بطريقة تفاوضية في إطار بيئة متعددة الأطراف، والحاجة إلى إبرام الاتفاقيات الجماعية، هما السبيل الوحيد لكفالة السلم والأمن الدوليين. وقد أثبتت الممارسة أنه لا يمكن تحقيق هدف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر تنفيذ التدابير الأحادية الجانب واحد، أو الترويج للاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها خارج إطار المحافل الدولية المعترف بها، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتبقى تعددية الأطراف والحلول التفاوضية السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة هي السبيل الملائم الوحيد لحل النزاعات والعمل صوب نزع السلاح العام والكامل. وفي سياق الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، فإن المآزق الذي تواجهه المفاوضات منذ سنوات لغياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف الفاعلة، إنما يزيد من قيمة تعددية الأطراف.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتنمية، من الأهمية الحيوية لوفدي أن يكرر أن هاتين المسألتين من بين التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية، خصوصاً في ضوء الطابع العالمي للآزمات الغذائية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية العميقة الجذور إلى جانب أزمة الطاقة التي يواجهها العالم في الوقت الحالي.

وخلال السنوات العشر الماضية، زادت النفقات العسكرية بنسبة ٤٩ في المائة، لتصل إلى ١,٥ تريليون دولار، وهو رقم فلكي. ومع تكريس الموارد للأسلحة اليوم، كيف يمكننا مكافحة الفقر المدقع، الذي يعاني منه ١,٤ بليون شخص في العالم، وإطعام أكثر من ١٢٠ مليون جائع على ظهر الكوكب، والحيلولة دون وفاة ١١ مليون طفل يموتون جوعاً أو بأمراض يمكن منعها كل عام، أو مساعدة ٧٥٩ مليوناً من البالغين الأميين في شتى أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تكرر

ويمكن أن يسهم العلم والتكنولوجيا أيضاً في التحقق من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يتابع عن كثب التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على البيئة الأمنية وعلى عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وينبغي تنظيم النقل الدولي للتكنولوجيات الحساسة والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية بشكل فعال، على أن تراعى المقتضيات الدفاعية المشروعة لكل الدول. وينبغي تعزيز التنظيمات الوطنية وضوابط التصدير الملائمة في هذا المضمار وتنفيذها بشكل فعال. ولا بد أيضاً من تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة في هذا المجال بطريقة تستهدف تلافي إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف في تلك الاتفاقات.

ولكل هذه الأسباب، يشكل دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح موضوعاً هاماً ودينامياً يؤثر على مصالح الجميع. ولذلك، ثمة حاجة للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء لإيجاد نهج استشاري سليم يراعي التوجهات الحالية والمحتملة في المستقبل.

وعليه، قدم وفدي مشروع المقرر A/C.1/66/L.44، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، على أن يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ونأمل أن تصدق اللجنة الأولى على صيغته أسوة بما فعلته في سنوات سابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.30.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بناء على طلبكم، سيدي، سوف أختصر بياني. وستوزع

تراعى من جانب الدول التي تمتلك تلك الأنواع من الأسلحة لدى تدميرها.

وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أساسي أيضاً لحماية البيئة والتنوع البيولوجي على ظهر كوكبنا. وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، نحث مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في غضون فترة زمنية محددة وتحت رقابة دولية صارمة. ولا بد أن تنطوي أي معاهدة لترع السلاح النووي أيضاً على إجراءات لحماية البيئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند لعرض مشروع المقرر A/C.1/66/L.44.

السيدة باركار (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اعترف المجتمع الدولي بأن التطورات العلمية والتكنولوجية يمكن أن يكون لها تطبيقات مدنية وعسكرية على حد سواء، وأنه لا بد من تعزيز وتشجيع التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا للتطبيقات المدنية. وتدرك الهند إدراكاً تاماً الطابع الدينامي للتطورات العلمية والتكنولوجية وأثرها في بيئة معولة على الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح. ولهذه التطورات أيضاً أثر واسع النطاق على مجالات الأمن البشري ذات الصلة- النمو الاقتصادي والتجارة والتنمية والأمن الغذائي وأمن المعلومات ومنع الأمراض وعلاجها وأمن الطاقة وحماية البيئة.

وكبلد نام، فإننا ندرك أيضاً الأهمية الحيوية للعلم والتكنولوجيا لتحقيق التطورات الإنمائية للبلدان النامية، التي تحتاج للوصول إلى التطورات العلمية والتكنولوجيات الجديدة. ولذلك، فإن التعاون الدولي في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتبادلها، أمر أساسي الأهمية.

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية هذا الموضوع تحديداً، ندعو الدول إلى الانضمام إلى مقدمي المشروع. ونحن نتطلع إلى اعتماد النص بتوافق الآراء، مثلما حدث في السنوات السابقة.

واستكمالا لمبادرة إعداد مدونة لقواعد السلوك في مجال المعلومات، فقد تم توزيع مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك في إطار البند ٩٣ من جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية (A/66/359، المرفق)، مع رسالة مرفقة وقع عليها الممثلون الدائمون للاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وتم إرسالها إلى الأمين العام. وأشار ممثل الصين إلى تلك الوثيقة في وقت سابق اليوم.

والوثيقة هي دعوة لمناقشة هذه المسألة بالذات. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة بنشاط في هذه المناقشات. ونأمل أن تكون هذه المبادرة خطوة أولى على طريق صياغة وثيقة عالمية، تحت رعاية الأمم المتحدة، تراعي، إلى أقصى حد ممكن، مصالح المجتمع الدولي بأسره وتعالج على نحو شامل مسألة أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وأود أنؤكد مرة أخرى على أن الوثيقة هي دعوة للمناقشة، ونحن لا نعزم تقديمها للتصويت.

وأود أيضاً أن أبلغ اللجنة بأن الاتحاد الروسي صاغ وقدم مشروع اتفاقية بشأن أمن المعلومات في الاجتماع الدولي الثاني للممثلين السامين المعنيين بقضايا الأمن والذي عقد في يكاترينبورغ في عام ٢٠١١. وحضر الاجتماع ممثلون لأكثر من ٥٠ بلداً وكان محاولة للنظر في أمن المعلومات على الصعيد الدولي في ضوء الأعمال والإنجازات الدولية السابقة في هذا المجال. والإطار المفاهيمي، وهو أيضاً دعوة للنقاش، سيكون بمثابة أساس لصياغة اتفاقية للأمم المتحدة. ونأمل أن يوحد الجهود التي تبذلها الأوساط المهتمة في هذا المجال. وترد وصلات إلكترونية لتلك الوثيقة ذاتها في بياننا المكتوب.

نسخة كاملة على الوفود، راجياً أن تدرج في الوثائق ذات الصلة.

في هذا العام، يشارك الاتحاد الروسي، مع ٢٤ دولة أخرى، في تقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.30، المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". ومشروع القرار يستند إلى القرار ٤١/٦٥ لسنة ٢٠١٠. ويتضمن تعديلات فنية على النسخة السابقة فحسب. ويتمثل العنصر الجديد في الولاية المتجددة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي الذي سينشأ في عام ٢٠١٢.

ومشروع القرار المُحدّث يشير إلى أن فريق الخبراء الحكوميين سيركز عمله على:

"دراسة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لها، بما في ذلك معايير أو قواعد أو مبادئ السلوك المسؤول للدول وتدابير بناء الثقة فيما يتعلق بحيز المعلومات" (A/C.1/66/L.30، الفقرة ٤).

وإذ نضع في اعتبارنا التجربة الإيجابية للفريق والعمل الذي يقوم به، كما ورد في تقريره لعام ٢٠١٠ عن أمن المعلومات (انظر A/65/201)، والذي يورد الخطوات الملموسة التي ستُتخذ في هذا المجال، سيكون من المنطقي أن يعمل فريق الخبراء الحكوميين على وضع تدابير عملية للتعاون والتنسيق بين الدول في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

وغالبية الدول تقر بأن الوقت قد حان لوضع قواعد أو تشريعات تنظم السلوك في مجال المعلومات وبالأهمية الآنية لذلك، وهو أمر تجري مناقشته داخل مختلف المنظمات والمؤتمرات والمنتديات الدولية. ونشكر مقدمي مشروع قرارنا.

المطلقة للتعددية وعلى أنها وسيلة أساسية لتنظيم التسلح ولمفاوضات نزع السلاح. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية بالتعاون المتعدد الأطراف ونؤكد إيماننا بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ثانياً، تقدم الحركة مشروع القرار A/C.1/66/L.6 المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" في إطار البند ٩٨ (ل) من جدول الأعمال. وتشعر حركة عدم الانحياز بالقلق إزاء زيادة الإنفاق العسكري العالمي، والذي يمكن إنفاق جزء كبير منه لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر والمرض، لا سيما في البلدان النامية. ونشدد على أهمية ممارسة ضبط النفس في النفقات العسكرية ونؤكد مجدداً أهمية متابعة تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية والذي عقد في عام ١٩٨٧، بما في ذلك خطة التنمية العالمية التي برزت خلال العقد الماضي.

والمجموعة تكرر دعوتها للدول الأعضاء إلى تقديم معلومات إلى الأمين العام عن التدابير والجهود المبذولة لتخصيص جزء من الموارد المتاحة نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغية تضيق الفجوة التي تزداد اتساعاً بين البلدان المتقدمة والنامية. ويمكن استخدام الموارد التي يتم توفيرها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً.

ثالثاً، تعرض حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/C.1/66/L.7 المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، في إطار البند ٩٨ (م) من جدول الأعمال. واستمرار استدامة البيئة العالمية أمر ضروري للأجيال الحالية والمقبلة. والحركة تشدد على ضرورة أن تراعي المحافل الدولية لنزع السلاح تماماً المعايير البيئية

ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي والتوصل إلى تفاهات متبادلة بشأن المسألة بجميع جوانبها داخل الأمم المتحدة وفي المنظمات والمحافل الدولية الأخرى على السواء. ونعتقد أن ذلك سيتلاءم مع مصالح جميع الأطراف فيما يتعلق بأمن المعلومات والاستقرار عموماً على الصعيد الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشاريع القرارات A/C.1/66/L.8 و A/C.1/66/L.6 و A/C.1/66/L.7 ومشروع المقرر A/C.1/66/L.12 بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد بالنيابة عن حركة عدم الانحياز لكي تنظر فيها اللجنة الأولى في إطار مجموعة "التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي".

وقبل أن أتكلم عن كل واحد منها بإيجاز، أود أن أؤكد أن حركة عدم الانحياز تعتبر نصوص مشاريع القرارات والمقرر هذه هامة للغاية حيث أن تنفيذها لن يؤثر على نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن سيؤثر تأثيراً عميقاً أيضاً على التنمية والازدهار والاستقرار عالمياً لأن المسائل المثارة في هذه المشاريع الحاسمة شاملة.

أولاً، تقدم حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/C.1/66/L.8، المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" في إطار البند ٩٨ (ن) من جدول الأعمال. والحركة تؤكد على أن التعددية والحلول المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. ومن المهم للغاية أن تعتمد الجمعية العامة قراراً يؤكد على مبدأ التعددية وفوائدها ويشدد على التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونؤكد من جديد على الصلاحية

إلى ذلك زملاؤنا الأستراليون الموقرون سابقا، فإنه موضوع لا يتوافق بسهولة مع هيكل الأمم المتحدة القائم. إننا نفهم بأن هذا التحدي هو أحد التحديات التي تناولتها أفرقة الخبراء الحكوميين بصعوبة في السنوات الماضية، ومن المرجح أن تواصل تناولها في عملها المستقبلي.

مرة أخرى، وكما صرح بذلك الأستراليون من قبل، فإننا ننظر إلى هذا الخطاب على أساس أنه يقوم على مبادئ مهمة، يمكننا إجراء المزيد من التطوير لها، في خضم عملنا الذي نجريه في إطار أفرقة الخبراء الحكوميين. ومما نوصي به هنا اتباع نهج تدريجي. على سبيل المثال، فإن القانون الإنساني الدولي هو بمثابة إطار مرجعي هام لإجراء المزيد من المناقشات فيما يخص المجال الحاسوبي. ويشكل وضع مسرد مصطلحات مشترك لأجل تحقيق تفاهم متبادل أفضل ومفصل لتلك المواضيع المعقدة المتعددة الأوجه، أيضا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن المجال الحاسوبي يشكل سعيًا من القطاعين العام والخاص، تتطلب فيه حرية التعبير وحقوق الملكية الفكرية، وحرية الصحافة وهياكل العقود الدولية الحماية وتستحق أن تشكل أسسا مستمرة للمستقبل. وسيكون الحوار الدولي الذي يرمي إلى توصيف تلك القواعد الناشئة أفضل بدراسة كيفية إدامة أولويتها في الأطر المستقبلية.

أخيرا، وعلى غرار آخرين كثير، فإننا نتطلع لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين القادم عام ٢٠١٢، ونرحب بالتأكيد بالمؤتمر الدولي المقرر عقده خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر في لندن بشأن الفضاء الإلكتروني.

السيد أوغوريتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يعبر وفد بيلاروس عن قلقه المستمر جراء احتمال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ضد مصالح الدول في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية. وأيدت بيلاروس بشكل مستمر الحاجة إلى إرساء تعاون دولي

ذات الصلة في التفاوض على معاهدات واتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، وعلى ضرورة أن تسهم جميع الدول بصورة كاملة من خلال أفعالها في ضمان الامتثال للمعايير البيئية في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي هي أطراف فيها.

إننا ندعو الدول إلى اتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، للإسهام في ضمان وضع التقدم المحرز في المجالين العلمي والتكنولوجي موضع التطبيق في إطار الأمن الدولي ونزع السلاح وباقي المجالات ذات الصلة، دون إلحاق الضرر بالبيئة وبغرض تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا، قدمت الحركة مشروع المقرر A/C.1/66/L.12، المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي". ونأمل في أن تحظى مشاريع القرارات والمقررات السالفة الذكر، التي قدمتها حركة عدم الانحياز بالنظر الإيجابي للدول الأعضاء وبدعمها. تتطلع الحركة، من جانبها، إلى مواصلة المشاركة بشكل بناء مع جميع الوفود بغية إحراز تقدم ملموس في اللجنة الأولى.

أخيرا، ترغب حركة عدم الانحياز في التأكيد على أهمية إظهار المزيد من الإرادة السياسية، خصوصا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فيما يخص الاضطلاع بالتزاماتها المتفق عليها بشأن نزع السلاح النووي. ومن المهم فيما يخص الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بتزع السلاح وجدول أعمال عدم الانتشار على الصعيد العالمي.

السيد (ريد) (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ألتزم أمامكم، سيدي الرئيس، وأمام زملائكم بأن أوجز وفقا لمبادئكم التوجيهية. إن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بهذه الفرصة لمناقشة التحديات المتزايدة، وبالتأكيد بالفرص المتاحة لإجراء المزيد من الحوار بخصوص المجال الحاسوبي. وهذا موضوع معقد له تداعيات واسعة على مجموعة واسعة من النشاط البشري العالمي. وكما أشار

وقبل أن أعطي الكلمة لأول مشارك في حلقة النقاش، أحث جميع المشاركين في حلقة النقاش، على التكرم بألا تتجاوز مدة بيانهم ١٠ دقائق. وحالما نستمع إلى جميع أعضاء الفريق، سيتم تعليق الجلسة لعقد جزء غير رسمي من الجلسة حيث تتاح الفرصة للوفود لطرح الأسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أنيس ماركايو، رئيسة فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب نزع السلاح، لتخاطب اللجنة.

السيدة ماركايو (مكتب شؤون نزع السلاح) (تكلمت بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ على الدوام، وقبل ذلك شرف لي أنا وزملائي أن نتاح لنا فرصة لقاء اللجنة والتحدث معها بخصوص أنشطتنا. إننا في فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب نزع السلاح، نسلّم على الدوام بأهمية إظهار كيفية استخدام الدعم المقدم من اللجنة، سواء أكان ماليا أم سياسيا أم من خلال الخبراء الذين توفرهم اللجنة لنا. ومن المهم أن يفهم الأعضاء، باجتماعهم رأساً لرأس واطلاعهم على الحقيقة اليومية في الميدان، أن كل ما نفعله هنا يروم تعزيز القرارات التي يتخذها المؤتمر في قاعات المؤتمرات هنا في نيويورك وخارجها بغية تحسين السلم والأمن في بلدانهم ومناطقهم ومناطقهم دون الإقليمية. فنحن نشكل ببساطة الرابط الهيكلي والمؤسسي بين معايير اللجنة وأوراقها ومناقشتها، من جهة، وحل مشاكل بلدانهم ومناطقهم ومناطقهم دون الإقليمية، من جهة أخرى، والتي تمثل المصدر الأصلي للمسائل التي تناقشها اللجنة هنا في الأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ هذه المداخلة بعرض صورة تجسد على نحو جيد للغاية قضية شاملة.

أوسع في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. إننا نرحب بالإسهام الإيجابي للأمم المتحدة فيما يخص النظر في هذه المسألة، بما في ذلك من خلال عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

نرحب بكون أن نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين، قد أفضت إلى تحقيق توافق في آراء بخصوص مشروع التقرير (أنظر A/65/201)، الذي يعكس المجالات الرئيسية لنشاط المجتمع الدولي في مجال أمن المعلومات والاتصالات. ونحن نؤكد على الحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين. ونقرأ باهتمام كبير الوثيقة المتعلقة بمشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأمن المعلومات (A/66/359، المرفق) ونرحب بها. و نتطلع للمشاركة في المناقشات بشأن هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم بشأن التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي.

وتنتقل اللجنة الآن إلى البت في المجموعة ٦ "نزع السلاح الإقليمي والأمن"، ونبدأ بحلقة نقاش.

ومن دواعي سروري أن أرحب بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم، وهم السيدة أنيس ماركايو، رئيسة فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح؛ والسيدة ميلاني ريغيمبال، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد كسيانو وانغ، الذي سيتكلم باسم مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والسيد ايفور ريتشارد فونغ، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

(تكلمت بالإنكليزية)

السيدة ماركايو (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع

السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة للممثلين الجدد، سأشرح عمل فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. إنه مكتب يوجد في نيويورك وله ثلاثة مراكز إقليمية أنشأها الجمعية العامة في منتصف الثمانينات. ولدينا مواقع في أربع قارات ونعمل ككيان واحد لمساعدة ١٣٥ بلدا، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومثل الوجود الميداني لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونفذ مقررات اللجنة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

كلمة السر لهذا العام والأعوام القادمة ستكون هي "الشراكات". لقد قررنا هذا العام ألا نضع قائمة طويلة ومملة بكل ما نقوم به. وكل ذلك يرد تقرير الأمين العام الذي توصل به الأعضاء بكل اللغات. وبدلا من ذلك، قررنا تسليط الضوء على الأسباب التي تجعل الشراكات مهمة أكثر من أي وقت مضى.

أولا، الشراكات آخذة في الازدياد. النجاح يستحث النجاح. ونحن الآن معروفون بما أنشأنه من برامج محدودة لكنها هامة - وملموسة في الميدان - ولدينا شركاء داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها يهتمون بالعمل معنا. وفي نهاية المطاف، يتشاطر الكثيرون منا الولايات ذاتها ونحن، فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، نرى أن من الأهمية بمكان ألا نكرر الجهود أو ننهك الأعضاء بدفع الأموال لعدد من الوكالات والأطراف الفاعلة والأشخاص للقيام بنفس العمل. ولا نريد إرباك البلدان عندما تلجأ إليها العديد من الوكالات لإثارة المسائل ذاتها أساسا. إنهم يودون العودة إلى مكاتبهم لاستئناف عملهم. وخلاصة القول، لسنا بحاجة للعودة إلى نقطة الصفر.

إن نوع الجنس مسألة شاملة تتعلق بكل ما نقوم به في الأمم المتحدة، نستمدّها من الولايات الرسمية ومن السياسات العامة الداخلية للأمين العام. فنحن عمل في مجال نوع الجنس فيه أمر مهم، وهذه الصورة تجسد تبسيط المسائل الجنسانية في شؤون نزع السلاح. وهذا عمل أنجزه فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

كما نتناول على نحو شامل دور المرأة في السلام والأمن فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، هو ما يشكل ولاية أخرى لدينا. وهنا أيضا، نرى الجانب الآخر لمسألة نوع الجنس. نرى المرأة وهي تزاوّل أعمالها فعلا. والمرأتان في هذه الصورة دربتا من خلال دورتنا التدريبية المتخصصة على تدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات. وهما أيضا تسهمان في نجاح عملية من عملية نزع السلاح في أي بلد من البلدان.

والصورة الأخيرة التي أود أن أعرضها صورة جديدة. أنا لم آت هنا لأقوم بالدعاية لرئيسة الوزراء في ترينيداد وتوباغو. غير أننا أعلننا، يوم السبت في بورت أوف سين، عن أول برنامج لتدمير الأسلحة في منطقة البحر الكاريبي. ونعتبر أنه يشمل كل شيء، وتشارك فيه النساء على جميع المستويات. إنها رئيسة الحكومة، وتضطلع بدور ريادي في تأييد برنامج نزع السلاح لدينا في منطقة البحر الكاريبي، إذ تشمر عن ساعديها وتقوم بذلك العمل فعلا. وأرجو أن يتسم الأعضاء بسعة الصدر، إذ نود أن نعرض شريط فيديو مدته ١٠ ثوان أمام اللجنة. هكذا نقوم بتقطيع الأسلحة قبل أن نستعين بالمعدات المناسبة والفعالة.

عُرض على أعضاء اللجنة شريط فيديو.

فعلنا ذلك. وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في برازافيل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ووقع عليها بلدان منطقة وسط أفريقيا البالغ عددها ١١. أنجزنا العمل الذي طلب منا، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح نقل أمانة تلك اللجنة الآن إلى إدارة الشؤون السياسية.

والعمل الذي لا يزال يتعين علينا أن نقوم به هو أن يواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تقديم المساعدة للدول الأعضاء من منطقة وسط أفريقيا في كل ما يتعلق بترع السلاح. وسنواصل تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتقديم المساعدة التقنية في كل ما يتعلق بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وسنقدم المساعدة التقنية للجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي أصبحت الأمانة القائمة بتنفيذ اتفاقية كينشاسا. ذلك هو أهم ما قمنا به في أفريقيا.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قمنا بتغيير فريقنا. فبعد ثلاثة أعوام في كاتماندو عاد السيد تايجيرو كيمورا ممثل اليابان، مدير المركز الإقليمي في كاتماندو، وزميله السيد رومان هانغر ممثل سويسرا، إلى حكومتيهما. ونحن هنا جميعا نود أن نجزل الشكر لحكومتَي اليابان و سويسرا لإتاحة ممثليهما لخدمة الأمم المتحدة. ومن خلالهما، أود أن أشكر أيضا زملائي الذين أسهموا في إحراز التقدم بشأن جدول الأمم المتحدة بشأن السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يسرني أن أقدم للجنة السيدة كارولين-ميلاني ريغمبال، المديرية الجديدة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فهي معروفة للجميع. إنها حقا مكسب كبير لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإضافة إلى مكنتي. وكانت هذه هي المسائل التي تمكنا من القيام بأعمالنا وشعرت بالحاجة إلى إبلاغها للجنة..

وكيف نفعل ذلك؟ يمكن لشركائنا القيام بالتعاقد من الباطن فيما يتعلق بعمل المراكز الإقليمية لتعديل برامجها القائمة لكي تشمل نماذج معينة وغيرها من المتطلبات الواردة في البرامج القائمة التي أثبتت جدواها. ولدينا الكتيبات. وقد استغرقتنا خمسة أو ستة أو سبعة أعوام في صياغة إجراءات التشغيل الموحدة، وتطبيق المعايير المقبولة دوليا، وتعزيز المبادئ التوجيهية التقنية.

إن مفهوم عمل الأمم المتحدة كيان واحد يتعلق بالشراسة، ولذلك يمكننا أن ندرب من يريدون للوكالات أن تشترك معنا في التدريب. ويمكننا أن نعمل معا فيما يتعلق بالوسم وحفظ السجلات والتعقب، لأننا نقوم بذلك فعلا. ونحن نعرف كيف نستخدم الآلات وكيف ندرب البلدان على استخدامها. ونحن نقوم بذلك في مختلف المناطق. وسيتكلم زملائي عن ذلك. ولدينا دراية جيدة بإدارة المخزونات وتدمير الأسلحة والتدريب. إننا نقدم خدمات التدريب والمساعدة والإشراف. ولا نقوم بذلك بأنفسنا، بل نجهز البلدان لذلك بعد مغادرتنا. والمسألة في آخر المطاف هي أن شركاءنا يمكنهم الشروع في العمل بسرعة واقتدار إن عملوا معنا. وبمقدورهم إنجاز عملهم على نحو أسرع واستخدام ما يتوصلون به من أموال من الدول الأعضاء بصورة أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

وأود أن أنتقل بسرعة إلى بعض المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي لأن أعضاء اللجنة كافة أصدقاء من وقت طويل لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وينبغي أن يعرفوا في نهاية المطاف ماذا يجري في البيت الداخلي.

أما فيما يتعلق بأفريقيا، يذكر الأعضاء أننا ساعدنا بلدان منطقة وسط أفريقيا على صياغة اتفاقية كينشاسا. ووضعنا خطة لتنفيذها. وقمنا بتنشيط عمل باللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. لقد أنجزنا المهمة، أجل،

في بعض المناطق. هذا هو ما نقوم به لأنه تم تكليفنا به في إطار برنامج العمل، وبموجب مختلف الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية. هذا هو ما نتناوله الآن - لا نبتدع أنشطة جديدة ولكننا نستفيد مما قمنا به بشكل جيد.

أما النقطة الأخرى فهي التوسع في جدول أعمالنا ليشمل المسائل الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في إطار ما يعرفه معظم الناس بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لدينا الآن قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي تم اتخاذه في نيسان/أبريل الماضي، وينطبق على كل بلد، ويذكر على وجه التحديد تعزيز الهيكل الإقليمي لمكتب شؤون نزع السلاح. الفقرة ٢٢ من القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) - وإذا لم يكن لدى الوفود نسخة، فيمكنني توضيح ذلك عندما نصل إلى فترة الأسئلة والأجوبة - تبني أساسا على الهيكل الإقليمي الذي أنشأته الجمعية العامة قبل نحو ٢٥ عاما ويمكن أن يساعد حقا في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة على المستويات كافة. وأود الآن أفسح المجال لزملائي ليأخذوا الكلمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة كارولين-ميلاني ريغمبال.

السيدة ريغمبال (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية): إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يوفر للدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأدوات العملية لتنفيذ أحكام الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في الميدان. هذا العام، تم ترجمة ذلك إلى أكثر من ٤٠ نشاطا

ولكي احتتم بياني، وقبل أن يخوض زملائي في مزيد من التفاصيل بشأن النقاط الرئيسية - لن يكون لدى الأعضاء قائمة تسوق طويلة هذا العام - ماذا عن المستقبل؟ ما هي الاستراتيجية للفرع الإقليمي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؟ فالفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ هي أربع سنوات لأن كل دورة من دورات ميزانية الأمم المتحدة تمتد لعامين. العمود الفقري للاستراتيجية - على الرغم من أن هذا ليس كل شيء سنقوم به - سيكون الاستفادة من الخبرة المكتسبة والممارسات الجيدة والنجاحات التي حققها الفرع. وسنتطرق إلى عمليات النقل بين بلدان الجنوب واستجابة كل مركز للخصوصيات والمتطلبات المحددة للمناطق دون الإقليمية والمناطق والبلدان. وقد طورنا أساليب العمل التي أثبتت نجاحها وسنسعى لتقاسم التجربة والخبرة. ونحن لن ننسخ تجربة منطقة ونطبقها على أخرى. فأمركا اللاتينية ليست أفريقيا أو آسيا والمحيط الهادئ. ومنطقة البحر الكاريبي ليست المحيط الهادئ. ونحن لن نعيد اختراع العجلة. ولن نكرر الأرقام المتعلقة بالأموال وإنفاق الأعضاء في إعادة لما نقوم به بالفعل بصورة جيدة. وفي هذا المقام ستعمل المراكز حقا معا على نحو أوثق من أجل نقل تلك التجربة..

يمكننا أن نبين أي البرامج الذي حقق نجاحا، لأن البلدان المتلقية والبلدان المانحة هي التي أخبرتنا بأنها كانت ناجحة، كما فعلت منظومة الأمم المتحدة أيضا. هذا هو تدريب العاملين في قطاع الأمن. وزملائي سيتحدثون عن ذلك في وقت لاحق.

إن إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة، ووضع العلامات عليها، وحفظ السجلات والتعقب، وأنشطة السمسرة هي النماذج الملموسة الرئيسية التي نقوم بها وتحدث تغييرا في الميدان. فتدمير الأسلحة في فراغ لا معنى له. وقد بينت عشرون عاما من دراسات الأمم المتحدة أنه لا يمكن للمرء أن يحدث تغييرا إذا لم يُوفر التدريب المناسب أو الأطر التشريعية والتنظيمية، أو عناصر الأمن العام المناسبة - كما يطلق عليها

أنتقل الآن إلى مسألة المساعدة التقنية في مجال إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة. إن تدمير الأسلحة لا رجعة فيه، وبالتالي فهو أفضل طريقة لضمان أن الأسلحة الفائضة والأسلحة النارية غير المشروعة، بما فيها تلك التي صودرت من المجرمين، لن تقع مرة أخرى بأيدي من يهددون حياة الأبرياء. إن الإدارة الكفوءة للمخزونات، التي يتضمن حفظ السجلات ووضع العلامات والتعقب هي أفضل ضمانة ضد تحويل الأسلحة إلى الأنشطة غير المشروعة.

ويساعد الجمع بين هذه الأنشطة والمبادرات الوطنية لإطلاق حملات نزع السلاح على الوقاية والحد من التأثير المميت للعنف المسلح في مجتمعاتنا. وبالتالي، فإن الإجراءات المستمرة التي يتخذها مركز الأمم المتحدة الإقليمي في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز للحد من كميات الأسلحة والمتفجرات، ولتدريب الموظفين، وتزويدهم بالمعايير والمبادئ التوجيهية الفنية المقبولة دولياً يشكل خطوة حاسمة في القضاء بصورة نهائية على أدوات العنف والمخاطر التي تشكلها على مجتمعاتنا.

بالنسبة للمستقبل، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ سوف نستمر في تدمير ٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح و ٣٥ ٠٠٠ طناً من الذخيرة التي تم تحديدها للتدمير. وبدأ البرنامج بترينيداد وتوباغو في الأسبوع الماضي، كما قالت السيدة ماركايو.

أما بخصوص تقديم المساعدة القانونية والمساعدة في مجال السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فبدون وضع الضوابط والأطر القانونية الكافية، لن تتمكن من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية مكافحة على النحو السليم. وتشكل مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بالأسلحة النارية، أفضل وسيلة لضمان استجابات قانونية موحدة وفعالة لهذه الآفة. وقد أجرى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح

دعماً لعشرين دولة عضو. ونفذت هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

فيما يتعلق بمسألة التدريب وبناء القدرات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجد مركز الأمم المتحدة الإقليمي أن التدريب الموحد هو أفضل وسيلة لضمان اتخاذ التدابير الفعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص تحويلها إلى الأسواق غير المشروعة. وهو يوفر أدوات ملموسة وعملية للعاملين في القطاع الأمني لكي يواصلوا مسيرة بلادهم في مكافحة العنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

في عام ٢٠١٠، تم منح الدورة التدريبية المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات التي نظمها المركز الإقليمي جائزة أفضل الممارسات وتم الاعتراف بها بوصفها أفضل ممارسة لتحديد الأسلحة الصغيرة. هذا العام وحده، قمنا بتدريب ٥٥٠ من العاملين في قطاع الأمن في تسع دول من دول المنطقة، بما في ذلك التدريبات الابتكارية للنساء فقط. هذه التدريبات فعالة في رفع معايير قوات الأمن، مع الاعتراف أيضاً بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في تعزيز السلام ونزع السلاح وكيفية إسهام تعزيز تأثيرها في التأكد من أن لاستجابات للحد والوقاية من العنف المسلح تراعي الفوارق بين الجنسين.

في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، لن نستمر فقط في تقديم تدريبنا الحائز على الجائزة، ولكن أيضاً سنضيف دورات تدريبية متخصصة بشأن الأسلحة الصغيرة للعاملين في مجال القضاء بغية الحد من الإفلات من العقاب في حالات الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في المنطقة. كما سيعزز مركز الأمم المتحدة الإقليمي دوراته التدريبية في مجال المتفجرات وإدارة الحدود بناء على طلب الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد وانغ شيايو وانغ لمخاطبة اللجنة بالنيابة عن مدير المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ.

السيد شيايو وانغ (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرتم، سيدي الرئيس، والسيدة ماركايو، فأنا أتكلم باسم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لأن مدير المركز، السيد تاهايرو كيمورا، قد أكمل مدة خدمته. ومع ذلك، أود فقط أن أعرض بعض النقاط البارزة في العمل الذي اضطلع به هو وموظفوه في العام الماضي.

لقد ركز المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ أعماله وأنشطته في العام الماضي على مجالين رئيسيين، أولهما بناء القدرات. وعقد المركز أول سلسلة من حلقات العمل التدريبية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويهدف التدريب إلى توفير المعرفة والمهارات العملية اللازمة للعاملين في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بالعديد من المسائل ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، مثل الأطر القانونية المعيارية الدولية والوسم والتعقب وحفظ السجلات وإدارة المخزونات، وتدمير الأسلحة. وعقد التدريب أيضاً لتعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات داخل البلد، فضلاً عن التعاون عبر الحدود أو على المستوى دون الإقليمي بين البلدان.

وكما ذكرت السيدة ماركايو في بداية بيانها، فنحن دائماً نشمل الشركاء المعنيين في العمل الميداني. ويشمل هذا التدريب شركاءنا في الإنترنت ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. ولما كانت الحلقة

والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا العام ١٠ استعراضات قانونية، فضلاً عن تعاونه مع الدول فيما يتعلق بصياغة مشاريع قوانين جديدة. وسيكمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي الاستعراضات القانونية لجميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية قبل نهاية عام ٢٠١٢. وسنركز في عام ٢٠١٣ وأواخر عام ٢٠١٢ على منطقة البحر الكاريبي.

ويساعد مركز الأمم المتحدة الإقليمي اللجان الوطنية أيضاً في تحديد وتنفيذ أولويات خطط عملها الوطنية. وقد أصبحت الدول والمنظمات دون الإقليمية على حد سواء، بدعم من المركز الإقليمي، أكثر قدرة على موازنة أولوياتها وأنشطتها في نطاق حدود مناطقها الإقليمية. وستحدد دول المنطقة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حاجتها إلى تطوير الأدوات اللازمة لمعالجة تزايد ظاهرة الأمن الخاص ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة. وسوف يسعى المركز الإقليمي لمساعدة الدول في هذه المسألة.

وأود أخيراً وختاماً، أن أتوجه بخالص الشكر والإشادة على نحو خاص بالمانحين الذين رافقونا في هذه العملية على مدى السنوات القليلة الماضية. وأنه على وجه الخصوص، بالدعم المستمر الذي تقدمه لنا إسبانيا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أيضاً التنويه بصفة خاصة، بالدول الأعضاء في منطقتنا التي قدمت مساهمات مالية إلى المركز - بنما وبيرو وغيانا والمكسيك - وأؤكد أخيراً على التعاون والشراكة بطريقة مبتكرة بين منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة وأن ذلك التعاون والشراكة قد تحولاً إلى دعم مالي. ويتم الاعتراف بالمركز الإقليمي، من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على حد سواء، بوصفه مركزاً للأداء المتميز، وأنه يتطلع إلى المزيد من الطلبات المقدمة بهدف الحصول على المساعدة.

في تمكنهما من جمع خبراء ومسؤولين حكوميين وأكاديميين وباحثين علميين، فضلاً عن ممثلين للمجتمع المدني. وفي حالة المؤتمر المعقود في اليابان، فقد كان هناك ممثلون عن الصحافة أيضاً. ويشمل المؤتمر السنوي الذي يعقد هذا العام في جيوجو، ممثلين عن الصحافة مرةً أخرى. ومن السمات الفريدة الأخرى للمؤتمر، إتاحتها الفرصة لبعض المطلعين على بعض عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار لتبادل وجهات نظرهم في تلك العمليات التي تنطوي على تحديات.

ونظم المركز - في إطار الفئة الثانية المتعلقة بالتوعية والدعوة - حلقة عمل إقليمية بالتعاون مع الرابطة الصينية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بشأن تعزيز قدرة وسائط الإعلام في الدعوة إلى السلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والترويج لهما. وقد كانت حلقة عمل إقليمية مكرسة لمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وتم عقدها في بكين في كانون الثاني/يناير.

أما الفئة الثالثة في إطار الاتصال والدعوة فهي ي التثقيف في مجال نزع السلاح، كما قال السفير الياباني في بيانه الذي أدلى به في إطار "مسائل نزع السلاح الأخرى". وذلك مجال هام لعمل المركز مع حكومات مثل حكومة اليابان. على سبيل المثال، لأننا عملنا أيضاً مع الحكومة المحلية، فقد نظمنا ندوة للتثقيف في مجال نزع السلاح لفائدة طلاب المدارس الثانوية في اليابان في مدينة سايتاما.

ونظم المركز أيضاً أنشطة تثقيف في مجال نزع السلاح، بالتعاون مع المتطوعين المحليين والدوليين، بغية القيام بالتثقيف في مجال نزع السلاح في المدارس العامة في نيبال. وتلك فئة أخرى.

وفيما يخص الأنشطة المستقبلية، سيجري المركز المزيد من التدريب الموسع المتعلق بالتصدي للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان التدريب الأول

التدريبية الأولى مكرسة لنيبال، فقد ركزنا على السياقات الوطنية ودون الإقليمية.

وقد نظم المركز، فيما يتعلق بالفئة الثانية: بناء القدرات، حلقات دراسية تناولت أفضل الممارسات في مجال منع العنف المسلح والحد منه. وقد نظمت أولى الحلقات من هذا القبيل لجنوب وجنوب شرقي آسيا. وشارك سبعة عشر بلداً من هاتين المنطقتين دون الإقليميتين، جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والباحثين في هذا المجال. وتشاطر المشاركون في تلك الحلقة الدراسية أفضل الممارسات والدروس المستفادة داخل المنطقة وفي المناطق الأخرى فضلاً عن توثيقها. وقد وثقوا صفحات عديدة لأفضل تلك الممارسات. والمعلومات المتعلقة بهذا الأمر متوفرة على الموقع الشبكي للمركز.

وتركز عمل المركز في المجال الثاني على التوعية والدعوة. وقد واصل المركز في إطارهما التشجيع على الحوار وبناء الثقة عن طريق تنظيم المؤتمرات السنوية لمعالجة بعض المسائل الأكثر إلحاحاً على المستويين العالمي والإقليمي في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى سبيل المثال، فقد ركز المؤتمر التاسع المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا المعني بقضايا نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في كوريا في كانون الأول/ديسمبر، على النهضة النووية وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

ونظم المركز أيضاً، بالتعاون الوثيق مع حكومة اليابان، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث والعشرين المعني بمسائل نزع السلاح في إطار موضوع "إجراءات عاجلة وموحدة نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية" الذي عقد في مدينة ماتسوموتو، اليابان، في تموز/يوليه الماضي. وبوسع الأعضاء أن يلاحظوا من الأرقام أن تلك المؤتمرات تنظم على أساس سنوي.

وينبغي لي، بصفتي أحد المشاركين في ذلك المؤتمر، أن أقول إن إحدى السمات الفريدة المميزة لهذين المؤتمرين تتمثل

من عملنا وهما: تعزيز التعاون الإقليمي والدعم التقني للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني في أفريقيا.

إن العمل الذي ساقدمه هو نتاج للتعاون والشراكة مع عدد من مختلف الجهات الفاعلة. ولا نعمل بمفردنا بل بالشراكة، وأولا وقبل كل شيء، مع الدول الأعضاء في اللجنة، والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمات المجتمع المدني. وأود مناقشة عملنا مع معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا. هذه هي الطريقة التي نعمل بها. وكما أشارت إلى ذلك رئيستنا السيدة ماركايو، فإن ما نحاول القيام به هو تعظيم الجهود وتخفيض ازدواجيتها في كل مكان.

(تكلم بالإنكليزية)

في إطار تعزيز التعاون الإقليمي، أود الانتقال الآن إلى الحديث عن الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي نحن بصدد بنائها، والتي نمت بشكل أكبر فأكثر هذا العام، لتصبح تعاوننا عمليا في مجالين رئيسيين. يتمثل الأول في مساعدة المفوضية على تضافر الجهود من أجل إعداد وثيقة صادرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي تتضمن موقفا أفريقيا موحدا بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

في هذا السياق، ساعدنا خلال الشهر الماضي على تنظيم اجتماع خبراء حكوميين تابعين للاتحاد الأفريقي في لومي بتوغو. وشارك سبعة وأربعون بلدا من بين ٥٤ بلدا في أفريقيا في الاجتماع، واعتمد الخبراء الحكوميون مشروع موقف موحد. وفي حين أن هذا الاتفاق ما هو إلا مشروع اتفاق، سيجتمع مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، للتصديق بشكل رسمي على الموقف الموحد الذي وضعه الخبراء. ويوفر مشروع الموقف الموحد عددا من

الذي أجراه المركز، الأول من نوعه في آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يخص التدريب وعقد الدورات في المستقبل، يتطلع المركز إلى وضع نماذج تدريب موسعة على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وسينظم أيضا حلقات عمل إقليمية بشأن منع العنف المسلح وخفضه، تركز على تشاطر أفضل الممارسات وتوثيقها. ويخطط المركز أيضا لتنظيم المزيد من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن تعزيز أو تقوية دور وسائط الإعلام، بغية تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتتمثل المجالات الإضافية التي ينظر فيها المركز من أجل تقديم المساعدة التقنية، والتدريب حسب الطلب، في إدارة مخزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، والتصدي للتجار عبر الحدود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأركز على أن جميع برامج المركز تعتمد على المساهمات المالية الطوعية والعينية، لذلك فالدعم المقدم من قبل الدول الأعضاء وباقي المانحين مهم. وسيواصل المركز تعزيز تعاونه مع شركائه. وللمزيد من المعلومات المفصلة، أوجه عناية الأعضاء إلى الموقع الشبكي للمركز وهو: www.unrcpd.org.np.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، السيد إفور فونغ، ليخاطب اللجنة.

السيد فونغ (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف دائما ويغمري السرور لوجودي هنا مع اللجنة كل عام، لتناول إنجازاتنا في أفريقيا. أود هذا العام إطلاع اللجنة على مجالين هامين

وفي آذار/مارس من هذا العام، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وفر المركز الدعم التقني في صياغة الموقف المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وقد اعتمد جميع وزراء الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة هذا الموقف المشترك ووقعوا عليه.

أتحول الآن إلى المجال الثاني للعمل الذي حددته في وقت سابق، ألا وهو، الدعم الموضوعي والتقني للدول والمنظمات الحكومية الدولية في أفريقيا. وفي هذا المقام، أود أن أشير إلى التقرير الذي قدمته إلى اللجنة في العام الماضي عن اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المسماة اتفاقية كينشاسا. وقد وقعت جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة على الاتفاقية الآن. وفي هذا السياق، يعمل المركز الإقليمي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في شراكة لضمان التصديق في وقت مبكر على هذا الصك الهام في وسط أفريقيا ودخوله حيز النفاذ.

وتمكنا أيضا من تقديم دعم مماثل في مجال التشريعات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عندما أدركت الدول الأعضاء في الجماعة، كما هو الحال في المناطق دون الإقليمية الأخرى، أن لديها تشريعات وطنية لا تتسجم دائما مع الاتفاقية التي أُنشئت في عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وناشدت هذه الدول المركز الإقليمي المساعدة في صياغة دليل من شأنه أن يساعد على مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية. وصيغ هذا الدليل وجرى تقديمه إلى الجماعة، وقد أُعتمد رسميا الآن باعتباره صكاً سيساعد الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة على مواءمة قوانينها الوطنية مع

الاقتراحات المفصلة للدول لتنظر فيها، فيما يخص المفاوضات القادمة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وتمثل الإنجاز الآخر الذي تحقق خلال الاجتماع المعقود مؤخرا في لومي في اعتماد مشروع إستراتيجية خاصة بالاتحاد الأفريقي فيما يخص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أَعتمدته لجنة التوجيه في الاتحاد الأفريقي، التي يتبع لها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والتي يشارك فيها بصفة مراقب، من اعتماده. ووافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مشروع الإستراتيجية هذا، المعنون "إستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة". وتدعو الإستراتيجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الدفع في اتجاه إدراج بنود من قبيل إنشاء لجنة دائمة معنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في الاتحاد الأفريقي، وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والقاري، وتعزيز التنسيق في مجال تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والقارية، وتعزيز التعاون الأقليمي في جملة أمور أخرى، من خلال تبادل المعلومات والتجارب وتشاطر أفضل الممارسات.

ذلك ما استطعنا تحقيقه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقدمنا أيضا الدعم لباقي المنظمات دون الإقليمية، خصوصا فيما يتعلق بتحقيق تفاهم موحد بشأن المفاوضات الجارية بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة.

في هذا السياق، سيجري أيضا عرض مشروع الموقف الموحد للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي وضع على مستوى الخبراء، و اعتمدته الدول الأعضاء في بداية العام، و صيغ بدعم من المركز الإقليمي، على وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لكي يجري اعتماده رسميا.

في بناء قدرات المفوضية الأفريقية للطاقة النووية. ويسعدني أن أرى السيد عبد الصمد ميني، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفوضية الطاقة النووية، في هذه القاعة. كما سنقدم الدعم في إدارة المخزونات في غرب ووسط أفريقيا، مع التركيز على بناء القدرات وتعقب ووسم وجمع الأسلحة وتدميرها في هاتين المنطقتين دون الإقليميتين.

وكما قلت من قبل، سنستمر في العمل مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية كينشاسا بمجرد دخولها حيز النفاذ. وهذا هو السبب في أننا نعمل حاليا مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني للضغط من أجل التصديق عليها.

وسنعمل أيضا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و١٩٧٧ (٢٠١١) في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ونوع الدعم الذي سنقدمه، والذي طلب باستمرار عندما جرى تنظيم الاجتماعات الإقليمية الثلاثة في أفريقيا، يتمثل في مراقبة الحدود وإنفاذ القانون. وسنسعى جاهدين إلى تقديم الدعم، بالتعاون مع شركائنا، للدول الأعضاء المعنية في المنطقة. بخصوص إصلاح القطاع الأمني، وهو أحد المجالات الكبيرة لعملائنا، كما أكدت السيدة ماركايو قبل بضع دقائق، سنوسع نطاق هذا البرنامج ليشمل الجنوب الأفريقي مع التركيز بشكل رئيسي على لجان الدفاع البرلمانية وتعزيز هذه المؤسسات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه البرلمانات في تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية في مجال نزع السلاح.

وبحال العمل الأخير، والذي بدأ بالفعل ولكننا سنواصل تطويره في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، هو العمل الذي بدأناه في موزامبيق لتقديم الدعم لأكاديمية الشرطة الموزامبيقية في وضع منهج دراسي عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسننظم برنامجا تدريبيا في مابوتو في كانون الأول/ديسمبر.

أحكام الاتفاقية. وبطريقة مماثلة، وفرنا أيضا الدعم لمفوضية الجماعة في تصميم وإنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتمثل مسألة السمسرة أحد المجالات الصعبة الهامة الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ الصكوك الإقليمية الملزمة قانونا التي تم اعتمادها في أفريقيا - سواء اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أو بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها. وبما أن القوانين الوطنية لا تعالج هذه المسألة، فقد طلبت الدول الأطراف في بروتوكول نيروبي من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة المساعدة في تنظيم أنشطة السمسرة في المنطقة.

وشرعنا في العمل. وبينما أتكلم اليوم، فقد انتهينا من العمل في أوغندا وبوروندي وتزانيا ورواندا وكينيا. ويشتمل العمل على إعداد قائمة جرد لسماسرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل دولة من الدول المشاركة وإصدار تراخيص سمسرة وإنتاج برمجيات لتسجيل السماسرة. والمشروع يعد أيضا حواشيب خاصة لمساعدة الدول الأعضاء المعنية ولتدريب من سيستخدمون هذه الأدوات في مختلف البلدان.

هذا ما استطعنا تحقيقه في عام ٢٠١١. وهذه مجرد لمحة. وتقرير الأمين العام، الموجود لدى اللجنة بالفعل، يتضمن المزيد. سأحدث اللجنة الآن عن كيف سيبدو المستقبل.

بناء على الطلبات التي تلقيناها من الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية واللجنة الإقليمية، فإننا سنركز جهودنا في السنوات المقبلة، اعتبارا من عام ٢٠١٢، على مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ معاهدة بليندا. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت منا مفوضية الاتحاد الأفريقي المساعدة

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المانحين الذين قدموا مساهمات مالية وعينية للمركز، بما في ذلك النمسا وفنلندا وهولندا وتوغو والكاميرون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لإتاحة الفرصة لنا لإجراء مناقشة تفاعلية مع محاورينا، سأعلق الجلسة الآن. علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين اليوم. وستعقد اللجنة جلستها القادمة غدا صباحا الساعة ١٠/٠٠، حيث سنستمع إلى باقي المتكلمين المسجلين في القائمة المتجددة للمتكلمين، فيما يخص نزع السلاح الإقليمي والأمن. وإذا سمح الوقت بذلك، سنشرع في البت في المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح"، ونبدأ بحلقة نقاش مع رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة نزع السلاح. رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.